

مختصر الموطأ للإمام محمد

تأليف :

الإمام محمد بن الحسن الشيباني

مختصر و ملخص :

احسان الله القادري

مكتبة جماعت المصطفى

مختصر

الموطا للإمام محمد

رحمه الله تعالى

تأليف :

صاحب أبي حنيفة وإمام أهل عصره

الإمام محمد بن الحسن الشيباني

رحمه الله تعالى

ملخص ومحشى :

إحسان الله القادري

جميع الحقوق محفوظة

اسم الكتاب:	الموطا للإمام محمد رحمه الله تعالى
اسم المؤلف:	الإمام محمد بن الحسن الشيباني
اسم المحشى:	احسان الله القادري
اسم الطابع:	مكتبة جماعت المصطفى اسلام آباد
تاريخ:	۲۰۱۵-۰۸-۲۶

پیش لفظ:

یہ موطا امام محمد رحمۃ اللہ علیہ کی تلخیص ہے جو تنظیم المدارس اہل سنت کے نصاب کے مطابق ہے، اسکے ساتھ مختصر حاشیہ ہے، جسے متن کے فوراً بعد ہی ذکر کر دیا ہے، تاکہ طلباء کو معلوم ہو کہ یہ بھی انہیں کے لیے ہوتا ہے، البتہ اسے متن سے ممتاز کرنے کے لیے اسکا فونٹ سائز چھوٹا رکھا گیا ہے، کتاب کے آخر میں ۲ فوائد کو بھی ذکر کر دیا گیا ہے، اگر اس کتاب میں کوئی لفظی یا معنوی غلطی ہو تو ہمیں ضرور اطلاع دیں۔

احسان اللہ قادری 0340-5221993

Email: Ghulamenabi786@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

باب : وقوت الصلاة

﴿١﴾..... قال محمد بن الحسن ، أخبرنا مالك بن أنس ، عن يزيد بن زياد مولى بنى هاشم ، عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة رضى الله عنها زوج النبى صلى الله عليه وسلم ، عن أبى هريرة أنه سأله عن وقت الصلاة ، فقال أبو هريرة (٢) : أنا أخبرك ، صل الظهر (٣) إذا كان ظلك مثلك ، والعصر إذا كان ظلك مثلك ، والمغرب إذا غربت الشمس ، والعشاء ما بينك وبين ثلث الليل ، فإن نمت إلى نصف الليل فلا نامت عينك ، وصل الصبح بغسل -

قال محمد : هذا قول أبى حنيفة رحمه الله فى وقت العصر ، وكان يرى الإسفار فى الفجر ، وأما فى قولنا ، فإننا نقول : إذا زاد الظل على المثل فصار مثل الشيء وزيادة من حين زالت الشمس ، فقد دخل وقت العصر -

(١) جمع وقت كضرب وقلس - قدم هذا الباب لأنها اصل فى وجوب الصلوة كما قال تعالى : ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا (النساء : ١٠٣) - اعترض عليه وقوت جمع كثرة و الصلوة خمسة - جوابه : ان الصلوات فرضت خمسين وثوابها كثواب الخمسين كما فى حديث : هن خمس و هن خمسون - وان كل واحد من الجمعين قد يقوم مقام الاخر توسعا - ١٢ -

(٢) هذا الحديث موقوف - اقتصر فيه على ذكر اواخر الاوقات المستحبة دون اوائلها - ١٢ -

(٣) اجمع علماء المسلمين على ان اول وقت صلوة الظهر زوال الشمس عن كبد السماء ووسط الفلك واختلفا فى آخر وقت الظهر - ١٢ -

وأما أبو حنيفة فإنه قال : لا يدخل وقت العصر حتى يصير الظل مثليه

﴿٢﴾..... أخبرنا مالك، أخبرني ابن شهاب ^(١) الزهري، ^(٢) عن عروة، ^(٣)

قال : حدثني عائشة ^(٤) رضي الله عنها، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

كان يصلي العصر، والشمس ^(٥) في حجرتها ^(٦) قبل أن تظهر ^(٧)

﴿٣﴾..... أخبرنا مالك، قال : أخبرني ابن شهاب الزهري، عن أنس بن

مالك ^(٨)، أنه قال :

(١) سكن الشام وكان بأيلة، ويقولون : تارية الزهري، وتارة ابن شهاب، ينسبونهم إلى جدّ جدّه، تابعي صغير، سمع أنساً وسهلاً بن سعد والسائب بن زيد وأبا أمامة وأبا الطفيل، وروى عنه خلائق من كبار التابعين وأتباعهم، رويناه عن الليث بن سعد، قال : ما رأيت قطّ عالماً أجمع من ابن شهاب، ولا أكثر علماً منه وقال الشافعي : لولا الزهري لذهبت السنن من المدينة، توفي في رمضان سنة 124 هـ، ودُفن بقرية أطراف الشام، يقال لها شغب . انتهى ملخصاً

(٢) بضم الزاي وسكون الهاء نسبة إلى زهرة بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي، كذا في الأنساب

(٣) هو ابن الزبير بن العوّام الأسدي أبو عبد الله المدني، قال ابن عُيَيْنَةَ : أعلم الناس بحديث عائشة ثلاثة : القاسم وعروة وعُمَرة بنت عبد الرحمن، مات سنة ٩٤ -

(٤) بنت أبي بكر الصديق أم المؤمنين أفضله النساء مطلقاً - وأفضل أزواجه إلا خديجة ففيها خلاف أصحّه

تفضيل خديجة، ماتت عائشة سنة سبع وخمسين على الصحيح - شرح الزرقاني - ١٢ -

(٥) المراد من الشمس ضوءها الواو للحال كذا في إرشاد الساري - ١٢ -

(٦) بضم الحاء المهملة وسكون الجيم أي بيتها - ١٢ -

(٧) أي ترتفع - ١٢ -

أخرجه أبو داود في السنن - ١٢ -

(٨) هو خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم خدمه عشر سنين، ودعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله :

كنا نصلى العصر، ثم يذهب الذهاب إلى قباء^(١)، فيأتيهم^(٢) والشمس مرتفعة^(٣)

﴿٤﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة،^(٤) عن أنس بن مالك،^(٥) قال :

كنا نصلى العصر، ثم يخرج الإنسان^(٦) إلى بنى عمرو بن عوف،^(٧)

:اللَّهُمَّ أَكْثَرُ مَا لَهُ وَوَلَدَهُ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ، وَقَالَ الْعَسْقَلَانِي فِي الْأَصَابَةِ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ: صَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ وَأَنَا ابْنُ عَشْرِ سَنِينَ، وَأَنْ أُمُّهُ أُمُّ سَلِيمٍ أَتَتْ بِهِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قَدِمَ. فَقَالَتْ لَهُ: هَذَا أَنَسٌ غُلَامٌ يَخْدُمُكَ، فَقَبِلَهُ. وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَنَاهُ أَبَا حَمْزَةَ بِقَبْلِهِ كَانَ يَجْتَنِبُهَا، وَمَا زَحَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ لَهُ: يَا ذَا الْأُذُنَيْنِ- تَمَّ كَلَامُهُ، وَكَانَ لَهُ بَسْتَانٌ يَحْمِلُ الْفَاكِهَةَ فِي السَّنَةِ مَرَّتَيْنِ، وَكَانَ فِيهِ رِيحَانٌ وَيَجِيءُ مِنْهُ رِيحُ الْمَسْكِ، قَالَ أَنَسٌ لَثَابَتِ الْبَنَانِي هَذِهِ شَعْرَةٌ مِنْ شَعْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَضَعْتُهَا تَحْتَ لِسَانِي قَالَ الْبَنَانِي: فَوَضَعْتُهَا تَحْتَ لِسَانِهِ، فَدَفَنَ وَهِيَ تَحْتَ لِسَانِهِ، قَالَتْ أُمُّ سَلِيمٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَدْعُ اللَّهَ لِأَنَسٍ فَقَالَ: اللَّهُمَّ أَكْثَرُ مَا لَهُ وَوَلَدَهُ، وَبَارِكْ لَهُ فِيهِ. قَالَ أَنَسٌ: رَأَيْتُ اثْنَيْنِ وَأَنَا أَرْجُو الثَّلَاثَةَ - ١٢ -

(١) هو على ثلاثة أميال من المدينة - ١٢ -

(٢) يأتي الذهاب إلى أهل القباء - ١٢ -

(٣) الواو للحال ومرتفعة أي ظاهرة عالية - ١٢ -

(٤) قال ابن معين: ثقة حجة - ١٢ -

(٥) هذا الحديث قد أخرجه البخاري ومسلم، وأنه موقوف لفظاً ومرفوع حكماً - ١٢ -

(٦) من مسجد المدينة - ١٢ -

(٧) كانت منازلهم على ميلين بقباء - ١٢ -

فيجدهم^(١) يصلون العصر

قال محمد: تأخير العصر أفضل^(٢) عندنا من تعجيلها إذا صليتها والشمس بيضاء نقية^(٣) لم تدخلها صفرة، وبذلك جاءت عامة الآثار، وهو قول أبي حنيفة، وقد قال بعض الفقهاء: إنما سميت العصر، لأنها تعصر وتؤخر^(٤)

(١) قال النووي: هذا الحديث حجة على الحنفية حيث قالوا: لا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه- ١٢-

(٢) علَّه صاحب "الهداية" وغيره من أصحابنا بأن في تأخيره تكثير النوافل لكرامتها بعده، وذكر العيني في البناية لأفضلية التأخير أحاديث الأول ما أخرجه أبو داود كان النبي ﷺ يؤخر العصر مادامت الشمس بيضاء نقية والثاني ما أخرجه الدارقطني أن رسول الله ﷺ كان يأمر بتأخير هذه الصلاة يعني العصر والثالث ما أخرجه الترمذي كان رسول الله ﷺ أشد تعجيلاً للظهر منه - والرابع ما أخرجه الطحاوي كان النبي ﷺ يصلي العصر والشمس بيضاء (ملخصاً) - ١٢-

(٣) أي مطهرة من اختلاط الاصفرار- ١٢-

(٤) قال الطحاوي: فأخبر أبو قلابة أن اسمها هذا لأن سببها أن تعصر، وهذا الذي استحسناه من تأخير العصر من غير أن يكون ذلك إلى وقت قد تغيرت فيه الشمس، أو دخلتها صفرة، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، وبه نأخذ. انتهى. وأخرج أيضاً عن إبراهيم النخعي استحباب التأخير، وأن أصحاب عبد الله بن مسعود كانوا يؤخرون- ١٢-

باب القراءة في الصلوة خلف الإمام (١)

﴿١١١﴾..... أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن ابن أكيمة الليثي، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم :

انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة، فقال : هل قرأ معي (٢) منكم من أحد؟ فقال الرجل : أنا يا رسول الله، قال : فقال : إني أقول (٣) ما لي أنزع القرآن ؟ فانتهى الناس عن القراءة (٤)، مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر به (٥) من الصلاة حين سمعوا ذلك (٦).

(١) اختلف فيه العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وعندنا أنه لا يقرأ شيئاً في ما جهر ولا في ما أسر، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه، وهو قول جابر بن عبد الله وزيد بن ثابت، ورؤى ذلك عن علي وابن مسعود. وبه قال الثوري وابن عيينة وابن أبي ليلي والحسن بن صالح بن حنّ وإبراهيم النخعي وأصحاب ابن مسعود- ١٢- (٢) قوله : والظاهر أن سؤاله عن القراءة سرا، وإلا فالجهر لا يخفى- ١٢-

(٣) هو بمعنى التثريب واللوم لمن فعل ذلك- ١٢-

(٤) وظاهر الإطلاق شامل للجهر والسر والفتحة وغيرها، ولعل هذا هو الناسخ لما تقدم؛ لأن أبا هريرة متأخر الإسلام- ١٢-

(٥) ومفهومه أنهم كانوا يسرون بالقراءة فيما كان يخفى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مذهب الأكثر- ١٢-

(٦) وعموم الحديث يقتضي أن لا تجوز القراءة مع الإمام إذا جهر- ١٢-

﴿١١٢﴾..... أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر،

أنه كان إذا سئل هل يقرأ أحد مع الإمام؟ قال: إذا صلى أحدكم مع الإمام، فحسبه قراءة الإمام^(١)، وكان ابن عمر لا يقرأ مع الإمام^(٢).

﴿١١٣﴾..... أخبرنا مالك، حدثنا وهب بن كيسان، أنه سمع جابر بن عبد الله، يقول :

من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن، فلم يصل إلا وراء الإمام^(٣).

﴿١١٤﴾..... أخبرنا مالك، أخبرني العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب مولى الحرقة، أنه سمع أبا السائب مولى هشام بن زهرة، يقول :سمعت أبا هريرة، يقول :سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج هي خداج هي خداج غير تمام^(٤).

(١) لقوله عليه السلام (وإذا قرأ) : ظاهره الإطلاق؛ ولذا قال (فأنصتوا) ، أى : اسكتوا ولم يقل فاستمعوا، قال تعالى : (وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له) (الأعراف : ٢٠٤) ، أى : حال الجهر وأنصتوا حال السر، وهو أيضا من أدلة أئمتنا- ١٢ -

(٢) ظاهر هذا أنه كان لا يرى القراءة فى سر الإمام ولا جهره- ١٢ -

(٣) فيه انها لاتجب على الماموم، وهذا مبين لقوله عليه السلام: "لا صلاة الا بفاتحة الكتاب" على ما إذا كان وحده او اماما- ١٢ -

(٤) وهو صريح فيما ذهب اليه علماءنا من نقصان صلاته، فهو مبين لقوله عليه السلام "لا صلوة الا بفاتحة

قال: قلت: يا أبا هريرة، إنى أحيانا أكون وراء الإمام؟ قال: فغمز ذراعى^(١)، وقال: يا فارسى، اقرأ بها فى نفسك^(٢)، إنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: قال الله عز وجل: قسمت الصلاة بينى وبين عبدى نصفين، فنصفها لى، ونصفها لعبدى، ولعبدى ما سأل، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اقرأوا، يقول العبد: (الحمد لله رب العالمين) ، يقول الله: حمدنى عبدى، يقول العبد: (الرحمن الرحيم) ، يقول الله: أثنى على عبدى، يقول العبد: (مالك يوم الدين) ، يقول الله: مجدنى عبدى، يقول العبد: (إياك نعبد وإياك نستعين) ، فهذه الآية بينى وبين عبدى، ولعبدى ما سأل، يقول العبد: (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين) ، فهؤلاء لعبدى ولعبدى ما سأل

قال محمد: لا قراءة خلف الإمام فيما جهر فيه ولا فيما لم يجهر،

الكتاب "ان المراد بها نفى الكمال لا الصحة، وهذا الحديث محمول على الامام لقوله عليه السلام: فاذا قرأ فانصتوا رواه مسلم - ١٢ -

(١) قال الباجي: هو على معنى التأنيس له، وتنبيهه على فهم مراده والبعث له على جمع ذهنه وفهمه لجوابه - ١٢ -

(٢) هذا قول ابى هريرة ولعله أراد إجراءها على قلبه دون أن يقرأها بلسانه، ورد بأنه ليس بقراءة لجوازه للجنب، وقيل معناه تدبرها إذا سمعت الإمام يقرأها - ١٢ -

بذلك جاءت عامة الآثار.^(١) وهو قول أبي حنيفة رحمه الله

﴿١١٥﴾..... قال محمد ، أخبرنا عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم

بن عمر بن الخطاب، عن نافع، عن ابن عمر، قال :

من صلى خلف الإمام كفته قراءة^(٢)

﴿١١٦﴾..... قال محمد ، أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي،

أخبرني أنس بن سيرين، عن ابن عمر،

أنه سأل عن القراءة خلف الإمام، قال : تكفيك قراءة الإمام^(٣)

﴿١١٧﴾..... قال محمد ، أخبرنا أبو حنيفة، قال : حدثنا أبو الحسن

(١) ومنها ما أخرجه مسلم في باب سجود التلاوة بسنده، عن عطاء بن يسار أنه سأل زيداً (بن ثابت) عن

القراءة مع الإمام، فقال : لا قراءة مع الإمام في شيء، وما أخرجه ابن أبي شيبة، قال على كرم الله وجهه : من قرأ خلف الإمام فقد اخطأ الفطرة ، وما أخرج ابن أبي شيبة في "مصنّفه" ، عن جابر قال : لا يقرأ خلف الإمام، لا إن جهر، ولا إن خافت . وأخرج عبد الرزاق، والطحاوي، عن عبد الله بن مقسم، قال : سألت جابر بن عبد الله : يقرأ خلف الإمام في الظهر العصر؟ قال : لا، وذكر العيني في شرح الهداية : قد روى منع القراءة عن ثمانين نفراً من الصحابة - ١٢ -

(٢) ولا يقرأ معه لقوله عليه السلام : وإذا قرأ فأنصتوا ، وفي رواية وإذا صلى وحده فليقرأ ، فعلم منه وجوبها على الامام والغد - ١٢ -

(٣) فلا يحتاج المؤتم أن يقرأ خلف الإمام، لأن الإمام قد قام مقامه - ١٢ -

موسى بن أبى عائشة، عن عبد الله بن شداد بن الهاد، عن جابر بن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال :
من صلى خلف الإمام فإن قراءة الإمام له قراءة

قال محمد ، حدثنا الشيخ أبو على، قال : حدثنا محمود بن محمد المروزي، قال : حدثنا سهل بن العباس الترمذي، قال : أخبرنا إسماعيل بن عليّة، عن أيوب، عن ابن الزبير، عن جابر بن عبد الله، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
من صلى خلف الإمام، فإن قراءة الإمام له قراءة

﴿١١٨﴾..... قال محمد ، أخبرنا أسامة بن زيد المدني، حدثنا سالم بن عبد الله بن عمر، قال :

كان ابن عمر لا يقرأ خلف الإمام (١)، قال : فسألت القاسم بن محمد عن ذلك، فقال : إن تركت فقد تركه ناس يقتدى بهم، وإن قرأت فقد قرأه ناس يقتدى بهم . وكان القاسم ممن لا يقرأ

(١) وظاهره في الجهرية والسرية - ١٢ -

﴿١١٩﴾.....قال محمد ، أخبرنا سفيان بن عيينة، عن منصور بن المعتمر، عن أبي وائل، قال : سأل عبد الله بن مسعود عن القراءة خلف الإمام، قال :

أنصت،^(١) فإن في الصلاة شغلا سيكفيك ذاك الإمام

﴿١٢٠﴾.....قال محمد ، أخبرنا محمد بن أبان بن صالح القرشي، عن حماد، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة بن قيس، أن عبد الله بن مسعود كان لا يقرأ خلف الإمام فيما جهر فيه، وفيما يخافت فيه في الأوليين، ولا في الآخرين، وإذا صلى وحده قرأ في الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة،^(٢) ولم يقرأ في الآخرين شيئاً^(٣)

(١) إذا أسر لقول أبي هريرة -رضي الله عنه - كنا نقرأ خلف الإمام فنزل - (وإذا قرء القرآن فاستمعوا له وأنصتوا) (الأعراف : ٢٠٤) (الدر المختار)

وحاصل الآية أن المطلوب بها أمران الاستماع والسكوت، فيعمل بكل منهما، والأول يخص الجهرية، والثاني لا فيجوز على إطلاقه فيجب السكوت عند القراءة مطلقاً (رد المختار)

(٢) الأفضل أن يقرأ في كل ركعة الفاتحة وسورة كاملة في المكتوبة فإن عجز الآن يقرأ السورة في الركعتين. (الفتاوى الهندية)

(٣) قراءة آية من القرآن، وهي فرض عملي في جميع ركعات النفل والوتر وفي ركعتين من الفرض (رد المختار)

﴿١٢١﴾..... قال محمد ، أخبرنا سفيان الثوري، حدثنا منصور، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود، قال :
أنصت للقراءة،^(١) فإن في الصلاة شغلا، وسيكفيك الإمام.

﴿١٢٢﴾..... قال محمد أخبرنا بكير بن عامر، حدثنا إبراهيم النخعي، عن علقمة بن قيس، قال:
لأن أعض^(٢) على جمرة، أحب إلى من أن أقرأ خلف الإمام.

﴿١٢٣﴾..... قال محمد أخبرنا إسرائيل بن يونس، حدثنا منصور، عن إبراهيم، قال:
إن أول من قرأ خلف الإمام رجل اتهم

(١) لاستماع قراءة الإمام- ١٢-

(٢) والعَضُّ بفتح أصله عضض الإمساك بالأسنان والفم، والمعنى عَضَى بضمي وأسنانني قطعة من نار مع كونه مؤلماً ومحرقاً أحبَّ إليَّ من القراءة خلف الإمام . وهذا تشديد بليغ على القراءة خلف الإمام- ١٢-

﴿١٢٤﴾..... قال محمد ، أخبرنا إسرائيل ، حدثني موسى بن أبي عائشة ،
عن عبد الله بن شداد بن الهاد ، قال :

أم رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصر ، ^(١) قال : فقراً رجل خلفه
فغمزه ^(٢) ، الذي يليه ، فلما أن صلى قال : لم غمزتنى ؟ قال : كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قد امك ، فكرهت أن تقرأ خلفه ، فسمعه النبي صلى
الله عليه وسلم قال : من كان له إمام فإن قراءته له قراءة

﴿١٢٥﴾..... قال محمد ، أخبرنا داود بن قيس الفراء المدني ، أخبرني
بعض ولد سعد بن أبي وقاص ، أنه ذكر له أن سعدا ، قال :
وددت أن الذي يقرأ خلف الإمام في فيه جمرة

﴿١٢٦﴾..... قال محمد ، أخبرنا داود بن قيس الفراء ، أخبرنا محمد بن
عجلان أن عمر بن الخطاب ، قال :

ليت في فم الذي يقرأ خلف الإمام حجرا

﴿١٢٧﴾..... قال محمد ، أخبرنا داود بن سعد بن قيس ، حدثنا عمرو بن
محمد بن زيد ، عن موسى بن سعد بن زيد بن ثابت يحدثه ، عن جده ،

(١) هذا صريح في أن كفاية قراءة الإمام ليس مختصاً بالجمهورية ، بل هو كذلك في السرية - ١٢ -

(٢) أشار بإصبعه أن اسكت - ١٢ -

أنه قال : من قرأ خلف الإمام فلا صلاة له

﴿١٢٨﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا نافع

أن ابن عمر كان إذا فاتته شيء من الصلاة مع الإمام التي يعلن فيها بالقراءة، فإذا سلم، قام ابن عمر، فقرأ لنفسه فيما يقضى .

قال محمد : وبهذا نأخذ، لأنه يقضى أول صلاته، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله

﴿١٢٩﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر، أنه كان إذا جاء إلى

الصلاة، فوجد الناس قد رفعوا من ركعتهم سجد معهم .

قال محمد : بهذا نأخذ، ويسجد معهم ولا يعتد بها وهو قول أبي حنيفة رحمه الله

باب : صلاة الخوف

﴿٢٩٠﴾..... أخبرنا مالك، حدثنا نافع،

أن ابن عمر كان إذا سئل عن صلاة الخوف، قال : يتقدم ^(١) الإمام وطائفة من الناس، فيصلى بهم سجدة ^(٢) وتكون طائفة منهم بينه وبين العدو ولم يصلوا ^(٣)، فإذا صلى الذين معه سجدة استأخروا ^(٤) مكان الذين لم يصلوا، ولا يسلمون، ^(٥) ويتقدم الذين لم يصلوا فيصلون معه سجدة، ثم ينصرف ^(٦) الإمام، ^(٧) وقد صلى سجدتين، ^(٨) ثم يقوم كل واحدة من الطائفتين فيصلون لأنفسهم سجدة، بعد انصراف الإمام، فيكون كل واحدة من الطائفتين قد صلوا سجدتين، فإن كان خوفاً هو أشد من ذلك ^(٩) صلوا رجالاً قياماً على أقدامهم، أو ركباناً ^(١٠) مستقبلي القبلة، وغير مستقبليها ،

(١) حيث لا يبلغهم سهام العدو - ١٢ -

(٢) أى ركعة - ١٢ -

(٣) لحرصهم العدو - ١٢ -

(٤) فيكونون فى وجه العدو - ١٢ -

(٥) بل يستمرون فى الصلاة - ١٢ -

(٦) من صلاته بالتسليم - ١٢ -

(٧) أى بعد التشهد والسلام - ١٢ -

(٨) هذا فى الصبح مطلقاً، وكذا فى الرباعية فى السفر، وأما فى المغرب فيصلى مع الأولى ركعتين ومع الثانية

ركعة - ١٢ -

(٩) من كثرة العدو - ١٢ -

(١٠) على دوابهم - ١٢ -

قال نافع: ولا أرى عبد الله بن عمر إلا حدثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم،

قال محمد: وبهذا نأخذ،^(١) وهو قول أبي حنيفة، رحمه الله وكان مالك بن أنس لا يأخذ به

أبواب الجنائز^(١)

باب : المرأة تغسل^(٢) زوجها

﴿٣٠٤﴾..... أخبرنا مالك بن أنس، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر،

أن أسماء بنت عميس^(٣) امرأة أبي بكر الصديق رضي الله عنه غسلت^(٤) أبا بكر حين توفي، فخرجت،^(٥) فسألت^(٥) من حضرها من المهاجرين،

(١) وهي بالفتح الميت وبالكسر السرير، وقيل: لغتان- الدر المختار- ١٢-

(٢) بعد وفاته- ١٢-

(٣) أن أسماء بنت عميس، هي أخت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، وأم الفضل زوج العباس، وأخت أخواتهما لأم، وهن تسع، وقيل: عشر، وكانت أسماء من المهاجرات إلى أرض الحبشة مع زوجها جعفر بن أبي طالب، فولدت له محمداً وعبد الله، وعوناً، ثم هاجرت إلى المدينة، فلما قُتل جعفر تزوّجها أبو بكر الصديق فولدت له محمداً ولما مات تزوّجها علي، فولدت له يحيى، كذا في "الاستيعاب" وفيه أيضاً في الكنى: أبو بكر الصديق هو عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر القرشي التيمي، وروى حبيب بن الشهيد، عن ميمون بن مهران، عن يزيد بن الأصم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأبي بكر: من أكبر أنا أو أنت؟ فقال: أنت أكبر مني وأكرم، وأنا أسنُّ منك. وهذا الخبر لا يُعرف إلا بهذا الإسناد، وأظنه وهمّاً لأن جمهور أهل العلم بالأخبار والسير يقولون: إن أبا بكر استوفى بمدة خلافته سنّ رسول الله وهو ابن ثلاث وستين سنة - ١٢-

(٣) ويجوز للمرأة أن تغسل زوجها إذا لم يحدث بعد موته ما يوجب البيئونة من تقبيل ابن زوجها أو أبيه وإن حدث ذلك بعد موته لم يحز لها غسله وأما هو فلا يغسلها عندنا- (الفتاوى الهندية)

(٤) أي من المغسل- ١٢-

(٥) أي يجب على الغُسل من غسل الميت؟- ١٢-

فقلت :إني صائمة، وإن هذا يوم شديد البرد فهل على من غسل؟ قالوا : لا ،

قال محمد :وبهذا نأخذ، لا بأس أن تغسل المرأة زوجها إذا توفي، ولا غسل على من غسل الميت ولا وضوء إلا أن يصيبه شيء من ذلك الماء فيغسله

باب : ما يكفن به الميت

﴿٣٠٥﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أنه قال : الميت يقمص ويؤزر، ^(١) ويلف بالثوب الثالث، ^(٢) فإن لم يكن إلا ثوب واحد كفن فيه ^(٣)

قال محمد :وبهذا نأخذ، الإزار بجعل لفافة مثل الثوب الآخر أحب إلينا من أن يؤزر، ^(٤) ولا يعجبنا أن ينقص الميت في كفنه من ثوبين ^(٥) إلا

(١) بصيغة المجهول فيهما، أى يَلْبَس القميص والإزار، وهو فرض على الكفاية - ١٢ -

(٢) الرداء - ١٢ -

(٣) ولا ينتظر بدفنه إلى شيء آخر - ١٢ -

(٤) يعنى أن إزار الميت ليس كإزار الحي ولا يؤزر كما يؤزر الحي على ما يفيداه ظاهر أثر ابن عمرو، بل يُجعل

الإزار كاللفافة، ويُسَط ويُلف الميت فيهما - ١٢ -

(٥) يشير إلى أن النقصان من الثلاثة إلى ثوبين - ١٢ -

من ضرورة^(١)، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله

باب :المشى بالجنائز والمشى معها

﴿٣٠٦﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، أن أبا هريرة، قال :أسرعوا

بجنائزكم،^(٢) فإنما هو خير تقدمونه، أو شر تلقونه عن رقابكم ،^(٣)

قال محمد : وبهذا نأخذ، السرعة بها أحب إلينا من الإبطاء ، وهو قول
أبي حنيفة رحمه الله

﴿٣٠٧﴾..... أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، قال :

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشى أمام الجنازة^(٤)، والخلفاء هلم
جرا وابن عمر

(١) كفن الرجل سنة إزار وقميص ولفافة وكفاية إزار ولفافة وضرورة ما وجد، (الفتاوى الهندية) لأن مصعب بن عمير حين استشهد يوم أحد لم يترك إلا بردة فكُفِّن فيه ،وفى الهندية وكفن المرأة سنة درع وإزار وخمار ولفافة وخرقة يربط بها ثدياها وكفاية إزار ولفافة وخمار، هكذا فى الكنز- ١٢ -

(٢) ويسرع بالميت وقت المشى بلا خيب وحده أن يسرع به بحيث لا يضطرب الميت على الجنازة، كذا فى التبيين- (الفتاوى الهندية)

(٣) إنها بعيدة عن الرحمة، فلا مصلحة لكم فى مصاحبته، ويؤخذ منه سنة ترك مصاحبة أهل البطالة وغير الصالحين- ١٣ -

(٤) وقال النبى ﷺ :الراكب يسير خلف الجنازة والماشى يمشى خلفها (هو الافضل عندنا) وأمامها (هو

الافضل عند الشافعى) (ابوداؤد)

﴿٣٠٨﴾..... أخبرنا مالك، حدثنا محمد بن المنكدر، عن ربيعة بن عبد الله بن هدير،

أنه رأى عمر بن الخطاب يقدم الناس أمام جنازة زينب بنت جحش، قال محمد: المشى أمامها حسن، والمشى خلفها أفضل^(١)، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله

باب: الميت لا يتبع بنار بعد موته، أو مجمرة في جنازته

﴿٣٠٩﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا سعيد بن أبي سعيد المقبري، أن أبا هريرة

نهى أن يتبع بنار بعد موته، أو بمجمرة في جنازته، قال محمد: وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة، رحمه الله

باب: القيام للجنازة

﴿٣١٠﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن واقد بن سعد بن معاذ الأنصاري، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن معوذ بن الحكم، عن

(١) الأفضل للمشي للجنازة المشى خلفها ويجوز أمامها إلا أن يتباعد عنها أو يتقدم الكل فيكره ولا يمشى

عن يمينها ولا عن شمالها، كذا في فتح القدير (الفتاوى الهندية)

على بن أبي طالب رضى الله عنه،

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم فى الجنائز، ثم يجلس بعد،
قال محمد : وبهذا لا نرى القيام للجنائز، كان هذا شيئاً فترك، وهو قول
أبى حنيفة رحمه الله

باب : الصلاة على الميت والدعاء

﴿٣١١﴾..... أخبرنا مالك، حدثنا سعيد المقبرى، عن أبيه،

أنه سأل أبا هريرة كيف يصلى على الجنائز، فقال : أنا لعمر الله أخبرك،
أتبعها من أهلها، فإذا وضعت كبرت، فحمدت الله وصليت على نبيه، ثم
قلت : اللهم، عبدك وابن عبدك وابن أمتك، كان يشهد أن لا إله إلا أنت،
وأن محمداً رسولك، وأنت أعلم به، إن كان محسناً فزد فى إحسانه، وإن
كان مسيئاً فتجاوز عنه، اللهم لا تحرمنّا أجره، ولا تفتننا بعده ، قال
محمد : وبهذا نأخذ، لا قراءة على الجنائز، وهو قول أبى حنيفة رحمه
الله

﴿٣١٢﴾..... أخبرنا مالك، حدثنا نافع،

أن ابن عمر كان إذا صلى على جنازة سلم، حتى يسمع من يليه ، قال
محمد : وبهذا نأخذ، يسلم عن يمينه ويساره، ويسمع من يليه، وهو قول
أبى حنيفة رحمه الله

﴿٣١٣﴾..... أخبرنا مالك، حدثنا نافع،

أن ابن عمر كان يصلى على الجنازة بعد العصر، وبعد الصبح إذا صليتا لوقتتهما، قال محمد: وبهذا نأخذ لا بأس بالصلاة على الجنازة فى تينك الساعتين ما لم تطلع الشمس، أو تتغير الشمس بصفرة للمغيب، وهو قول أبى حنيفة رحمه الله

باب: الكنز

﴿٣٤١﴾..... أخبرنا مالك، حدثنا نافع، قال: سئل ابن عمر، عن الكنز؟

فقال: هو المال الذى لا تؤدى زكاته

﴿٣٤٢﴾..... أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال :

من كان له مال، ولم يؤد زكاته، مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع، له زبيبتان يطلبه حتى يمكنه فيقول :أنا كنزك

باب :زكاة الفطر

﴿٣٤٤﴾..... أخبرنا مالك، حدثنا نافع، أن ابن عمر كان يبعث بزكاة الفطر إلى الذي تجمع عنده قبل الفطر بيومين، أو ثلاثة ، قال محمد رحمه الله :وبهذا نأخذ، يعجبنا تعجيل زكاة الفطر قبل أن يخرج الرجل إلى المصلى، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله

باب :القران بين الحج والعمرة

﴿٣٩٣﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الأسدي، أن سليمان بن يسار أخبره،

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع كان من أصحابه من أهل بحج، ومن أهل بعمرة، ومنهم من جمع بين الحج والعمرة، فحل من كان أهل بالعمرة، وأما من كان أهل بالحج، أو جمع بين الحج والعمرة فلم يحلوا ، قال محمد :وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة، والعامه

﴿٣٩٤﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا نافع،

أن عبد الله بن عمر خرج في الفتنة معتمرا، وقال : إن صددت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فخرج فأهل بالعمرة وسار، حتى إذا ظهر على ظهر البيداء التفت إلى أصحابه، وقال : ما أمرهما إلا واحد، أشهدكم أني قد أوجبت الحج مع العمرة، فخرج حتى إذا جاء البيت طاف به، وطاف بين الصفا والمروة سبعا لم يزد عليه، ورأى ذلك مجزيا عنه وأهدى

﴿٣٩٥﴾..... أخبرنا مالك، حدثنا صدقة بن يسار المكي، قال :

سمعت عبد الله بن عمر، ودخلنا عليه قبل يوم التروية بيومين، أو ثلاثة، ودخل عليه الناس يسألونه فدخل عليه رجل من أهل اليمن ثائر الرأس، فقال : يا أبا عبد الرحمن، إنني ضفرت رأسي، وأحرمت بعمرة مفردة، فماذا ترى؟ قال ابن عمر : لو كنت معك حين أحرمت لأمرت أن تهل بهما جميعا، فإذا قدمت طفت بالبيت، وبالصفا والمروة، وكنت على إحرامك، لا تحل من شيء حتى تحل منهما جميعا يوم النحر، وتنحر هديك، وقال له ابن عمر : خذ ما تطاير من شعرك، واهد، فقالت له امرأة في البيت : وما هديه يا أبا عبد الرحمن؟ قال : هديه ثلاثا، كل ذلك يقول هديه، قال : ثم سكت ابن عمر، حتى إذا أردنا الخروج، قال : أما والله لو لم أجد إلا شاة لكان أرى أن أذبها أحب إلي من أن أصوم ، قال

محمد : وبهذا نأخذ، القرآن أفضل، كما قال عبد الله بن عمر، فإذا كانت العمرة، وقد حضر الحج، فطاف لها وسعى، فليقتصر، ثم ليحرم بالحج، فإذا كان يوم النحر حلق وشاة تجزئه، كما قال عبد الله بن عمر، وهو قول أبي حنيفة، والعامّة من فقهاءنا

﴿٣٩٦﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، أن محمد بن عبد الله بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب حدثنا، أنه سمع سعد بن أبي وقاص، والضحاك بن قيس عام حج معاوية بن أبي سفيان وهما يذكران التمتع بالعمرة إلى الحج، فقال الضحاك بن قيس : لا يصنع ذلك إلا من جهل أمر الله تعالى، فقال سعد بن أبي وقاص : بغس ما قلت، قد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وصنعناها معه ، قال محمد : القرآن عندنا أفضل من الإفراد بالحج، وإفراد العمرة، فإذا قرن طاف بالبيت لعمركه وسعى بين الصفا والمروة وطاف بالبيت لحجته، وسعى بين الصفا والمروة، طوافان وسعيان أحب إلينا من طواف واحد، وسعى واحد، ثبت ذلك بما جاء عن علي بن أبي طالب أنه أمر القارن بطوافين وسعيين، وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله، والعامّة من فقهاءنا

﴿٣٩٧﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر، أن عمر بن الخطاب، قال :

افصلوا بين حجكم وعمرتكم، فإنه أتم لحج أحدكم، وأتم لعمرته أن يعتمر في غير أشهر الحج، قال محمد: يعتمر الرجل ويرجع إلى أهله ثم يحج ويرجع إلى أهله فيكون ذلك في سفرين أفضل من القران، ولكن القران أفضل من الحج مفردا، والعمره من مكة، ومن التمتع، والحج من مكة، لأنه إذا قرن كانت عمرته، وحجته من بلده، وإذا تمتع كانت حجته مكية، وإذا أفرد بالحج كانت عمرته مكية، فالقران أفضل، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله، والعامه من فقهاءنا

باب: المحرم يتزوج

﴿٤٣٦﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن نبيه بن وهب أخى بنى عبد الدار، أن عمر بن عبيد الله أرسل إلى أبان بن عثمان، وأبان أمير المدينة هما محرمان، فقال: إني أردت أن أنكح طلحة بن عمر ابنة شيبة بن جبير، وأردت أن تحضر ذلك، فأنكر عليه أبان، وقال: إني سمعت عثمان بن عفان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا ينكح المحرم، ولا يخطب، ولا ينكح

﴿٤٣٧﴾..... أخبرنا مالك، حدثنا نافع،

أن ابن عمر، كان يقول: لا ينكح المحرم، ولا يخطب على نفسه، ولا على غيره

﴿٤٣٨﴾..... أخبرنا مالك، حدثنا غطفان بن طريف،

أخبره أن أباه طريفا تزوج وهو محرم فرد عمر بن الخطاب نكاحه ، قال محمد :قد جاء فى هذا اختلاف، فأبطل أهل المدينة نكاح المحرم، وأجاز أهل مكة وأهل العراق نكاحه، وروى عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة بنت الحارث وهو محرم، فلا نعلم أحدا ينبغي أن يكون أعلم بتزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة من ابن عباس وهو ابن أختها، فلا نرى بتزوج المحرم بأسا ولكن لا يقبل، ولا يمس حتى يحل، وهو قول أبى حنيفة، والعامّة من فقهاءنا رحمهم الله تعالى

باب :النكاح بغير ولى

﴿٥٤٢﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا رجل، عن سعيد بن المسيب، قال : قال عمر بن الخطاب :

لا يصلح لامرأة أن تنكح إلا بإذن وليها، أو ذى الرأى من أهلها، أو السلطان ، قال محمد : لا نكاح إلا بولى، فإن تشاجرت هى والولى فالسلطان ولى من لا ولى له، فأما أبو حنيفة، فقال :إذا وضعت نفسها فى كفاءة ولم تقصر فى نفسها فى صداق، فالنكاح جائز، ومن حجته قول عمر فى هذا الحديث :أو ذى الرأى من أهلها، إنه ليس بولى، وقد أجاز

نكاحه لأنه إنما أراد أن لا تقصر بنفسها فإذا فعلت هي ذلك جاز

كتاب الضحايا وما يجزء منها

﴿٦٢٩﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا نافع،

أن عبد الله بن عمر، كان يقول في الضحايا والبدن: الشئ فما فوقه

﴿٦٣٠﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر،

أنه كان ينهى عما لم تسن من الضحايا والبدن، وعن التي نقص من خلقها

﴿٦٣١﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر،

أنه ضحى مرة بالمدينة فأمرني أن أشتري له كبشا فحيلا أقرن، ثم أذبحه

له يوم الأضحى في مصلى الناس ففعلت، ثم حمل إليه، فحلق رأسه حين

ذبح كبشه، وكان مريضا لم يشهد العيد مع الناس، قال نافع: وكان عبد

الله بن عمر يقول: ليس حلاق الرأس بواجب على من ضحى إذا لم يحج

، وقد فعله عبد الله بن عمر، قال محمد: وبهذا كله نأخذ إلا في خصلة

واحدة، الجذع من الضأن إذا كان عظيما أجزأ، في الهدى والأضحية،

بذلك جاءت الآثار: النخصى من الأضحية يجزء مما يجزء منه الفحل،

وأما الحلاق فنقول فيه بقول عبد الله بن عمر: إنه ليس بواجب على من

لم يحج في يوم النحر، وهو قول أبي حنيفة، والعامّة من فقهاءنا

﴿٦٣٢﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا نافع،

أن عبد الله بن عمر، لم يكن يضحى عما فى بطن المرأة، قال محمد:
وبهذا نأخذ لا يضحى عما فى بطن المرأة

باب : ما يكره من الضحايا

﴿٦٣٣﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا عمرو بن الحارث، أن عبيد بن فيروز،
أخبره،

أن البراء بن عازب، سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : ماذا يتقى من
الضحايا؟ فأشار بيده، وقال : أربع، وكان البراء بن عازب يشير بيده
ويقول : يدى أقصر من يده وهى العرجاء البين ظلعها، والعوراء البين
عورها، والمريضة البين مرضها، والعجفاء التى لا تنقى، قال محمد : وبهذا
نأخذ، فأما العرجاء فإذا مشت على رجلها فهى تجزء، وإن كانت لا
تمشى لم تجزء، وأما العوراء فإن كان بقى من البصر الأكثر من نصف
البصر أجزأت، وإن ذهب النصف فصاعدا لم تجزء، وأما المريضة التى
فسدت لمرضها، والعجفاء التى لا تنقى فإنهما لا يجزئان

باب : لحوم الأضاحى

﴿٦٣٤﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبى بكر، عن عبد الله بن
واقد

أن عبد الله بن عمر أخبره، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن

أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث ، قال عبد الله بن أبي بكر : فذكرت ذلك لعمره بنت عبد الرحمن ، فقالت : صدق ، سمعت عائشة أم المؤمنين تقول : دف ناس من أهل البادية حضرة الأضحى في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : ادخروا الثلث ، وتصدقوا بما بقي ، فلما كان بعد ذلك قيل : يا رسول الله ، لقد كان الناس ينتفعون في ضحاياهم ، يجمعون منها الودك ويتخذون منها الأسقية ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وما ذاك ؟ كما قال ، قالوا : نهيت عن إمساك لحوم الأضاحي بعد ثلاث ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما نهيتكم من أجل الدافة التي كانت دفت حضرة الأضحى ، فكلوا وتصدقوا وادخروا ﴿٦٣٥﴾..... أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو الزبير المكي ، عن جابر بن عبد الله أنه أخبره ،

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث ، ثم قال بعد ذلك : كلوا وتزودوا وادخروا ، قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا بأس بالادخار بعد ثلاث والتزود ، وقد رخص في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن كان نهى عنه ، فقله الآخر ناسخ للأول ، فلا بأس بالادخار والتزود من ذلك ، وهو قول أبي حنيفة ، والعامه من فقهاءنا ﴿٦٣٦﴾..... أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو الزبير المكي ،

أن جابر بن عبد الله أخبره ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان

ينهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث، ثم قال بعد ذلك :كلوا وادخروا
وتصدقوا ، قال محمد :وبهذا نأخذ، لا بأس بأن يأكل الرجل من
أضحيته ويدخر ويتصدق، وما نحب له أن يتصدق بأقل من الثلث، وإن
تصدق بأقل من ذلك جاز

باب :الرجل يذبح أضحيته قبل أن يغدو يوم الأضحى

﴿٦٣٧﴾.....أخبرنا مالك، أخبرني يحيى بن سعيد، عن عباد بن تميم،
أن عويمر بن أشقر، ذبح أضحيته قبل أن يغدو يوم الأضحى، وأنه ذكر
ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فأمره أن يعود بأضحية أخرى، قال
محمد :وبهذا نأخذ، إذا كان الرجل في مصر يصلي العيد فيه، فذبح قبل
أن يصلي الإمام فإنما هي شاة لحم، ولا يجزء من الأضحية، ومن لم يكن
في مصر وكان في بادية أو نحوها من القرى النائية عن المصر فإذا ذبح
حين يطلع الفجر وحين تطلع الشمس أجزأه، وهو قول أبي حنيفة رحمه
الله

باب :ما يجزء من الضحايا عن أكثر من واحد

﴿٦٣٨﴾.....أخبرنا مالك، أخبرنا عمار بن صياد، أن عطاء بن يسار
أخبره،

أن أبا أيوب، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبره، قال :كنا

نضحى بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته، ثم تباهى الناس بعد ذلك، فصارت مباحة،

قال محمد : كان الرجل يكون محتاجا فيذبح الشاة الواحدة يضحى بها عن نفسه، فيأكل ويطعم أهله، فأما شاة واحدة تذبح عن اثنين، أو ثلاثة أضحية فهذا لا يجوز، ولا يجوز شاة إلا عن الواحد، وهو قول أبى حنيفة، والعامة من فقهاءنا

﴿٦٣٩﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزبير المكي، عن جابر بن عبد الله، قال :

نحرننا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية البدنة عن سبعة، والبقرة عن سبعة، قال محمد : وبهذا نأخذ، البدنة والبقرة تجزئ عن سبعة فى الأضحية والهدى متفرقين كانوا، أو مجتمعين من أهل بيت واحد، أو غيره، وهو قول أبى حنيفة، والعامة من فقهاءنا رحمهم الله

باب : الذبائح

﴿٦٤٠﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار،

أن رجلا كان يرعى لقحة له بأحد، فجاءها الموت فذكاها بشظاظ، فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكلها، فقال : لا بأس بها كلوها

﴿٦٤١﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن رجل من الأنصار، أن معاذ بن سعد، أو سعد بن معاذ أخبره،

أن جارية لكعب بن مالك كانت ترعى غنما له بسلع فأصيبت منها شاة، فأدركتها، ثم ذبحتها بحجر، فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال: لا بأس بهاكلوها ،

قال محمد : وبهذا نأخذ، كل شيء أفرى الأوداج وأنهر الدم فذبحت به فلا بأس بذلك إلا السن والظفر والعظم، فإنه مكروه أن تذبح بشيء منه، وهو قول أبي حنيفة، والعامّة من فقهاءنا

﴿٦٤٢﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب،

أنه كان يقول : ما ذبح به إذا بضع فلا بأس به إذا اضطرت إليه ، قال محمد : وبهذا نأخذ، لا بأس بذلك كله على ما فسر لك، وإن ذبح بسن أو ظفر منزوعين فأفرى الأوداج وأنهر الدم أكل أيضا، وذلك مكروه، فإن كانا منزوعين فإنما قتلها قتلا فهي ميتة لا تؤكل، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى

كتاب البيوع فى التجارات والسلم

باب : بيع العرايا

﴿٧٥٧﴾..... أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر، عن زيد بن ثابت، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص لصاحب العرية أن يبيعها بخرصها

﴿٧٥٨﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا داود بن الحصين، أن أبا سفيان مولى ابن أبى أحمد، أخبره، عن أبى هريرة،

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص فى بيع العرايا فيما دون خمسة أوسق، أو فى خمسة أوسق .شك داود، لا يدرى أقال خمسة، أو فيما دون خمسة؟ قال محمد :وبهذا نأخذ، وذكر مالك بن أنس أن العرية إنما تكون أن الرجل يكون له النخل، فيطعم الرجل منها ثمرة نخلة أو نخلتين يلقطها لعياله، ثم يثقل عليه دخوله حائطه، فيسأله أن يتجاوز له عنها على أن يعطيه بمكيلتها تمرا عند صرام النخل، فهذا كله لا بأس به عندنا، لأن التمر كله كان للأول، وهو يعطى منه ما شاء، فإن شاء سلم له تمر النخل، وإن شاء أعطاها بمكيلتها من التمر، لأن هذا لا يجعل بيعا، ولو جعل بيعا، ما حل تمر بتمر إلى أجل

باب : ما يكره من بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها

﴿٧٥٩﴾..... أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر،

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها، نهى البائع والمشتري

﴿٧٦٠﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الرجال محمد بن عبد الرحمن،

عن أمه عمرة،

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى تنجو من العاهة .

قال محمد : لا ينبغي أن يباع شيء من الثمار على أن يترك في النخل حتى يبلغ، إلا أن يحمر أو يصفر، أو يبلغ بعضه، فإذا كان كذلك فلا بأس ببيعه على أن يترك حتى يبلغ، فإذا لم يحمر أو يصفر، أو كان أخضر، أو كان كفري، فلا خير في شرائه على أن يترك حتى يبلغ، ولا بأس بشرائه على أن يقطع ويباع.

وكذلك بلغنا عن الحسن البصري أنه قال : لا بأس ببيع الكفري على أن يقطع، فبهذا نأخذ

﴿٧٦١﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزناد، عن خارجة بن زيد بن ثابت،

عن زيد بن ثابت،

أنه كان لا يبيع ثماره حتى يطلع الثريا يعني بيع النخل

باب : الرجل يبيع بعض الثمر ويستثنى بعضه

﴿٧٦٢﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه، أن محمد بن عمرو بن حزم باع حائطاً له يقال له : الأفراق بأربعة آلاف درهم، واستثنى منه بثمانى مائة درهم تمراً

﴿٧٦٣﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الرجال، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن، أنها كانت تبيع ثمارها وتستثنى منها.

﴿٧٦٤﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا ربيعة بن عبد الرحمن، عن القاسم بن محمد، أنه كان يبيع ويستثنى منها.

قال محمد : وبهذا نأخذ، لا بأس بأن يبيع الرجل ثمره ويستثنى بعضه، إذا استثنى شيئاً من جملته ربعاً أو خمساً أو سدساً.

باب : ما يكره من بيع التمر بالرطب

﴿٧٦٥﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان، أن زيدا أبا عياش مولى لبنى زهرة، أخبره أنه سأل سعد بن أبي

وقاص عمن اشترى البيضاء بالسلت؟ فقال له سعد :أيهما أفضل؟ قال :
البيضاء ، قال :فنهاني عنه، وقال :

سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عمن اشترى التمر بالرطب؟
فقال :أيُنقص الرطب إذا ييس ؟ قالوا :نعم، فنهى عنه .

قال محمد :وبهذا نأخذ، لا خير في أن يشتري الرجل قفيز رطب بقفيز من
تمر، يدا بيد، لأن الرطب ينقص إذا جف، فيصير أقل من قفيز، فلذلك فسد
البيع فيه

باب : ما لم يقبض من الطعام وغيره

﴿٧٦٦﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا نافع،

أن حكيم بن حزام، ابتاع طعاما أمر به عمر بن الخطاب للناس، فباع
حكيم الطعام قبل أن يستوفيه، فسمع بذلك عمر بن الخطاب رضى الله
عنه، فرد عليه، وقال :لا تبع طعاما ابتعته حتى تستوفيه

﴿٧٦٧﴾..... أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر،

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال :من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى
يقبضه .

قال محمد :وبهذا نأخذ، وكذلك كل شيء يبيع من طعام أو غيره فلا
ينبغي أن يبيعه الذى اشتراه حتى يقبضه، وكذلك قال عبد الله بن عباس،

قال: أما الذى نهى عنه رسول الله فهو الطعام أن يباع حتى يقبض.
وقال ابن عباس: ولا أحسب كل شىء إلا مثل ذلك.

فبقول ابن عباس نأخذ، الأشياء كلها مثل الطعام، لا ينبغي أن يبيع المشتري شيئا اشتراه حتى يقبضه، وكذلك قول أبى حنيفة رحمه الله إلا أنه رخص فى الدور والعقار والأرضين التى لا تحول أن تباع قبل أن تقبض، أما نحن فلا نجيز شيئا من ذلك حتى يقبض

﴿٧٦٨﴾..... أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر،

أنه قال: كنا نبتاع الطعام فى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم، فبعث علينا من يأمرنا بانتقاله من المكان الذى نبتاعه فيه إلى مكان سواه قبل أن نبيعه.

قال محمد: إنما كان يراد بهذا القبض، لئلا يبيع شيئا من ذلك حتى يقبضه، فلا ينبغي أن يبيع شيئا اشتراه رجل حتى يقبضه

باب: الرجل يبيع المتاع، أو غيره نسيئة، ثم يقول: انقدنى وأضع عنك

﴿٧٦٩﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزناد، عن بسر بن سعيد، عن أبى صالح بن عبيد مولى السفاح، أنه أخبره، أنه باع بزا من أهل دار نخلة إلى أجل، ثم أرادوا الخروج إلى كوفة، فسألوه أن ينقدوه، ويضع عنهم، فسأل

زيد بن ثابت، فقال: لا آمرك أن تأكل ذلك ولا توكله.

قال محمد: وبهذا نأخذ، من وجب له دين على إنسان إلى أجل فسأل أن يضع عنه ويعجل له ما بقى لم ينبغ ذلك، لأنه يعجل قليلا بكثير دينا، فكأنه يبيع قليلا نقدا بكثير دينا.

وهو قول عمر بن الخطاب، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عمر، وهو قول أبي حنيفة

باب: الرجل يشتري الشعر بالحنطة

﴿٧٧٠﴾..... أخبرنا مالك، حدثنا نافع، أن سليمان بن يسار، أخبره،

أن عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث فنى علف دابته، فقال لغلامه: خذ من حنطة أهلك فاشتر به شعيرا، ولا تأخذ إلا مثلا بمثل.

قال محمد: ولسنا نرى بأسا بأن يشتري الرجل قفيزين من شعر بقفيز من حنطة يدا بيد .

والحديث المعروف فى ذلك عن عبادة بن الصامت، أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الذهب بالذهب مثلا بمثل، والفضة بالفضة مثلا بمثل، والحنطة بالحنطة مثلا بمثل، والشعر بالشعر مثلا بمثل، ولا بأس بأن يأخذ الذهب بالفضة والفضة أكثر، ولا بأس بأن يأخذ الحنطة بالشعر، والشعر أكثر يدا بيد .

فى ذلك أحاديث كثيرة معروفة، وهو قول أبى حنيفة، والعامّة من فقهاءنا

باب :الرجل يبيع الطعام نسيئة، ثم يشتري بذلك الثمن شيئا آخر

﴿٧٧١﴾.....أخبرنا مالك، حدثنا أبو الزناد،

أن سعيد بن المسيب، وسليمان بن يسار كانا يكرهان أن يبيع الرجل طعاما إلى أجل بذهب، ثم يشتري بذلك الذهب تمرا قبل أن يقبضها. قال محمد :ونحن لا نرى بأسا أن يشتري بها تمرا قبل أن يقبضها إذا كان التمر بعينه، ولم يكن دينا.

وقد ذكر هذا القول لسعيد بن جبير، فلم يره شيئا، وقال :لا بأس به.

وهو قول أبي حنيفة، والعامّة من فقهاءنا

باب :ما يكره من النجش وتلقى السلع

﴿٧٧٢﴾.....أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر، أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم نهى عن تلقى السلع حتى تهبط الأسواق، ونهى عن النجش .

قال محمد :وبهذا نأخذ، كل ذلك مكروه، فأما النجش فالرجل يحضر، فيزيد في الثمن، ويعطى فيه ما لا يريد أن يشتري به ليسمع بذلك غيره، فيشتري على سومه، فهذا لا ينبغي، وأما تلقى السلع، فكل أرض كان ذلك يضر بأهلها، فليس ينبغي أن يفعل ذلك بها، فإذا كثرت الأشياء بها

حتى صار ذلك لا يضر بأهلها فلا بأس بذلك إن شاء الله تعالى

باب : الرجل يسلم فيما يكال

﴿٧٧٣﴾..... أخبرنا مالك، حدثنا نافع،

أن عبد الله بن عمر، كان يقول : لا بأس بأن يتنازع الرجل طعاما إلى أجل معلوم بسعر معلوم إن كان لصاحبه طعام، أو لم يكن، ما لم يكن في زرع لم يبد صلاحها، أو في تمر لم يبد صلاحها، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار، وعن شرائها حتى يبدو صلاحها .

قال محمد : هذا عندنا لا بأس به، وهو السلم، يسلم الرجل في طعام إلى أجل معلوم، بكيل معلوم، من صنف معلوم، ولا خير في أن يشترط ذلك من زرع معلوم، أو من نخل معلوم، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى

باب : بيع البراءة

﴿٧٧٤﴾..... أخبرنا مالك، حدثنا يحيى بن سعيد، عن سالم بن عبد الله

بن عمر، أنه باع غلاما له بثمان مائة درهم بالبراءة، وقال الذي ابتاع العبد لعبد الله بن عمر : بالعبد داء لم تسمه لي، فاختصما إلى عثمان بن عفان، فقال الرجل : باعني عبدا وبه داء، فقال ابن عمر : بيعته بالبراءة، فقضى عثمان على ابن عمر، أن يحلف بالله : لقد باعه وما به داء يعلمه، فأبى عبد الله بن عمر أن يحلف، فارتجع الغلام، فصاح عنده العبد، فباعه عبد الله بن

عمر بعد ذلك بألف وخمسة مائة درهم .

قال محمد : بلغنا عن زيد بن ثابت أنه قال : من باع غلاماً بالبراءة فهو برىء من كل عيب، وكذلك باع عبد الله بن عمر بالبراءة، ورآها براءة جائزة.

فبقول زيد بن ثابت، وعبد الله بن عمر نأخذ، من باع غلاماً، أو شيئاً، وتبرأ من كل عيب، ورضى بذلك المشتري، وقبضه على ذلك فهو برىء من كل عيب علمه، أو لم يعلمه، لأن المشتري قد برأه من ذلك.

فأما أهل المدينة قالوا : يبرأ البائع من كل عيب لم يعلمه، فأما ما علمه، وكتمه، فإنه لا يبرأ منه، وقالوا : إذا باعه يبيع الميراث برء من كل عيب علمه، أو لم يعلمه، إذا قال : بعثك يبيع الميراث، فالذى يقول : أتبرأ من كل عيب، وبين ذلك أخرى أن يبرأ لما اشترط من هذا، وهو قول أبي حنيفة، وقولنا، والعامّة

باب : بيع الغرر

﴿٧٧٥﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا أبو حازم بن دينار، عن سعيد بن المسيب،

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر .

قال محمد : وبهذا كله نأخذ، يبيع الغرر كله فاسد، وهو قول أبي حنيفة، والعامّة

﴿٧٧٦﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، أنه كان يقول :لا ربا في الحيوان، وإنما نهى عن الحيوان عن ثلاث :عن المضامين والملاقيح، وحبل الحبلية.

والمضامين ما في بطون إناث الإبل، والملاقيح ما في ظهور الجمال
﴿٧٧٧﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع حبل الحبلية .
وكان يبيعا يبتاعه الجاهلية، يبيع أحدهم الجزور إلى أن تنتج الناقة، ثم تنتج التي في بطنها.

قال محمد :وهذه البيوع كلها مكروهة، ولا ينبغي، لأنها غرر عندنا، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر
باب :بيع المزبنة

﴿٧٧٨﴾..... أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المزبنة .

والمزبنة بيع الثمر بالتمر، وبيع العنب بالزبيب كيلا

﴿٧٧٩﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المزبنة، والمحاقلة .

والمزبنة اشتراء الثمر بالتمر، والمحاقلة اشتراء الزرع بالحنطة، واستكراء

الأرض بالحنطة.

قال ابن شهاب: سألت عن كرائها بالذهب والورق، فقال: لا بأس به

﴿٧٨٠﴾..... أخبرنا مالك، حدثنا داود بن الحصين، أن أبا سفيان مولى

ابن أحمد، أخبره أنه سمع أبا سعيد الخدرى، يقول: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزبنة والمحاقلة.

والمزبنة اشتراء الثمر فى رءوس النخل بالتمر، والمحاقلة كراء الأرض.

قال محمد: المزبنة عندنا اشتراء الثمر فى رءوس النخل بالتمر كيلا لا يدرى الثمر الذى أعطى أكثر أو أقل، والزبيب بالعنب لا يدرى أيهما أكثر، والمحاقلة اشتراء الحب فى السنبيل بالحنطة كيلا، لا يدرى أيهما أكثر، وهذا كله مكروه، ولا ينبغى مباشرته.

وهو قول أبى حنيفة والعامه وقولنا

باب: شراء الحيوان باللحم

﴿٧٨١﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزناد، عن سعيد بن المسيب،

قال: نهى عن بيع الحيوان باللحم.

قال قلت لسعيد بن المسيب: أ رأيت رجلا اشترى شارفا بعشر شياه، أو قال شاة، فقال سعيد بن المسيب: إن كان اشتراها لينحرها فلا خير فى ذلك.

قال أبو الزناد: وكان من أدركت من الناس ينهون عن بيع الحيوان

باللحم، وكان يكتب في عهود العمال في زمان أبان وهشام ينهون عن ذلك.

﴿٧٨٢﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا داود بن الحصين،

أنه سمع سعيد بن المسيب، يقول: وكان من ميسر أهل الجاهلية بيع اللحم بالشاة والشاتين

﴿٧٨٣﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن سعيد بن المسيب، أنه بلغه،

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان باللحم . قال محمد : وبهذا نأخذ، من باع لحما من لحم الغنم بشاة حية لا يدرى اللحم أكثر، أو ما في الشاة أكثر، فالبيع فاسد مكروه لا ينبغي . وهذا مثل المزبنة والمحاقل، وكذلك بيع الزيتون بالزيت، ودهن السمسم بالسمسم

كتاب الصرف وأبواب الربا

﴿٨١٣﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله،

أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه، قال : لا تبيعوا الورق بالذهب، أحدهما غائب والآخر ناجز، فإن استنظرك إلى أن يلج بيته فلا تنظره، إني أخاف عليكم الرماء، والرماء هو الربا

﴿٨١٤﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر،

قال : قال عمر بن الخطاب :

لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل، ولا تبيعوا الذهب بالورق أحدهما غائب والآخر ناجز، وإن استنظرك حتى يلج بيته فلا تنظر، إني أخاف عليكم الربا

﴿٨١٥﴾..... أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن أبي سعيد الخدري، أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا منها شيئاً غائباً بناجز

﴿٨١٦﴾..... أخبرنا مالك، حدثنا موسى بن أبي تميم، عن سعيد بن

يسار، عن أبي هريرة،

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال : الدينار بالدينار، والدرهم بالدرهم، لا فضل بينهما

﴿٨١٧﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن مالك بن أوس بن

الحدثان، أنه أخبره ،

أنه التمس صرفاً بمائة دينار، وقال :فدعاني طلحة بن عبيد الله، فقال :
فتراوضنا حتى اصطرف مني، فأخذ طلحة الذهب يقلبها في يده، ثم قال :
حتى يأتيني خازني من الغابة، وعمر بن الخطاب يسمع كلامه، فقال :لا،
والله لا تفارقه حتى تأخذ منه، ثم قال :قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم :الذهب بالفضة ربا إلا هاء وهاء، والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء،
والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاء

﴿٨١٨﴾.....أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، أو
عن سليمان بن يسار أنه أخبره،

أن معاوية بن أبي سفيان، باع سقاية من ورق، أو ذهب بأكثر من وزنها،
فقال له أبو الدرداء :سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن
مثل هذا إلا مثلاً بمثل، قال له معاوية :ما نرى به بأساً، فقال له أبو الدرداء
:من يعذرني من معاوية، أخبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويخبرني عن رأيه، لا أساكنك بأرض أنت بها، قال :فقدم أبو الدرداء على
عمر بن الخطاب، فأخبره، فكتب إلى معاوية أن لا يبيع ذلك إلا مثلاً
بمثل، أو وزناً بوزن

﴿٨١٩﴾.....أخبرنا مالك، أخبرنا يزيد بن عبد الله بن قسيط الليثي،

أنه رأى سعيد بن المسيب، يراطل الذهب بالذهب، قال: فيفرغ الذهب في كفة الميزان، ويفرغ الآخر الذهب في كفته الأخرى، قال: ثم يرفع الميزان، فإذا اعتدل لسان الميزان أخذ وأعطى صاحبه.

قال محمد: وبهذا كله نأخذ على ما جاءت الآثار، وهو قول أبي حنيفة، والعامة من فقهاءنا

باب: الربا فيما يكال، أو يوزن

﴿٨٢٠﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزناد، أنه سمع سعيد بن المسيب، يقول

: لا ربا إلا في ذهب أو فضة أو ما يكال أو يوزن مما يوكل أو يشرب.

قال محمد: إذا كان ما يكال من صنف واحد، أو كان ما يوزن من صنف واحد، فهو مكروه أيضا، إلا مثلا بمثل، يدا بيد، بمنزلة الذي يؤكل ويشرب، وهو قول إبراهيم النخعي، وأبي حنيفة، والعامة من فقهاءنا

﴿٨٢١﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

التمر بالتمر مثلا بمثل، فقيل: يا رسول الله، إن عاملك على خير، وهو رجل من بني عدى من الأنصار، يأخذ الصاع بالصاعين، قال: ادعوه لي، فدعى له، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تأخذ الصاع

بالصاعين، فقال: يا رسول الله، لا يعطوني الجنيب بالجمع إلا صاعا بصاعين، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: بع الجمع بالدراهم، واشتر بالدراهم جنيبا

﴿٨٢٢﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا عبد المجيد بن سهيل، والزهرى، عن سعيد بن المسيب، عن أبى سعيد الخدرى، وعن أبى هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على خير، فجاء بتمر جنيب، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: أكل تمر خير هكذا؟ قال: لا والله، يا رسول الله، ولكن الصاع من هذا بالصاعين، والصاعين بالثلاثة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فلا تفعل، بع تمرك بالدراهم، ثم اشتر بالدراهم جنيبا . وقال: فى الميزان مثل ذلك.

قال محمد: وبهذا كله نأخذ، وهو قول أبى حنيفة، والعامه من فقهاءنا

﴿٨٢٣﴾..... أخبرنا مالك، عن رجل،

أنه سأل سعيد بن المسيب، عن رجل يشتري طعاما من الجار بدينار ونصف درهم، أعطيه دينارا ونصف درهم طعاما؟ قال: لا، ولكن يعطيه دينارا ودرهما، ويرد عليه البائع نصف درهم طعاما.

قال محمد: هذا الوجه أحب إلينا، والوجه الآخر يجوز أيضا إذا لم يعطه

من الطعام الذى اشترى أقل مما يصيب نصف الدرهم منه فى البيع الأول، فإن أعطاه منه أقل مما يصيب نصف الدرهم منه فى البيع الأول، لم يجز، وهو قول أبى حنيفة، والعامه من فقهاءنا

باب :الرجل يكون له العطايا، أو الدين على الرجل،
فبيعه قبل أن يقبضه

﴿٨٢٤﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، أنه سمع جميلاً المؤمن، يقول لسعيد بن المسيب :إنى رجل أشتري هذه الأرزاق التى يعطيها الناس بالجار، فأبتاع منها ما شاء الله، ثم أريد أن أبيع الطعام المضمون على إلى ذلك الأجل، فقال له سعيد :أتريد أن توفيهم من تلك الأرزاق التى ابتعت؟ قال :نعم، فنهاه عن ذلك.

قال محمد :لا ينبغى للرجل إذا كان له دين أن يبيعه حتى يستوفيه، لأنه غرر، فلا يدري، أ يخرج أم لا يخرج؟ .
وهو قول أبى حنيفة رحمه الله

﴿٨٢٥﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا موسى بن ميسرة، أنه سمع رجلاً يسأل سعيد بن المسيب فقال :إنى رجل أبيع الدين، وذكر له شيئاً من ذلك،

فقال له ابن المسيب: لا تبع إلا ما آويت إلى رحلك.

قال محمد: وبه نأخذ، لا ينبغي للرجل أن يبيع ديناً له على إنسان إلا من الذى هو عليه، لأن يبيع الدين غرر، لا يدري، أ يخرج منه أم لا؟ .
وهو قول أبى حنيفة رحمه الله

باب: الرجل يكون عليه الدين فيقضى أفضل مما أخذه

﴿٨٢٦﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا حميد بن قيس المكي، عن مجاهد،
قال :

استسلف عبد الله بن عمر من رجل دراهم، ثم قضى خيراً منها، فقال
الرجل: هذه خير من دراهمي التي أسلفتك، قال ابن عمر: قد علمت،
ولكن نفسي بذلك طيبة

﴿٨٢٧﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن
أبى رافع،

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكراً، فقدمت عليه
إبل من صدقة، فأمر أبى رافع أن يقضى الرجل بكراً، فرجع إليه أبى رافع،
فقال: لم أجد فيها إلا جملاً رباعياً خياراً، فقال: أعطه إياه، فإن خيار
الناس أحسنهم قضاء .

قال محمد: وبقول ابن عمر نأخذ، لا بأس بذلك، إذا كان من غير شرط

اشترط عليه، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله

﴿٨٢٨﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر، قال: من أسلف سلفاً فلا يشترط إلا قضاءه .

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا ينبغي له أن يشترط أفضل منه، ولا يشترط عليه أحسن منه، فإن الشرط في هذا لا ينبغي، وهو قول أبي حنيفة، والعامّة من فقهاءنا

باب: ما يكره من قطع الدراهم والدنانير

﴿٨٢٩﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب،

أنه قال: قطع الورق والذهب من الفساد في الأرض.

قال محمد: لا ينبغي قطع الدراهم، والدنانير لغير منفعة

﴿٨٣٠﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا ربيعة بن أبي عبد الرحمن،

أن حنظلة الأنصاري، أخبره أنه سأل رافع بن خديج عن كراء المزارع فقال: قد نهى عنه، قال حنظلة: فقلت لرافع: بالذهب، والورق؟ قال رافع: لا بأس بكرائها بالذهب والورق.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس بكرائها بالذهب، والورق بالحنطة كيلاً معلوماً، وضرباً معلوماً، ما لم يشترط ذلك مما يخرج منها، فإن اشترط مما يخرج منها كيلاً معلوماً، فلا خير فيه، وهو قول أبي حنيفة، والعامّة

من فقهاءنا، وقد سئل عن كرائها سعيد بن جبير بالحنطة كيلا معلوما، فرخص في ذلك، فقال: هل ذلك إلا مثل البيت يكرى

﴿٨٣١﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب،

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فتح خيبر، قال لليهود: أقركم ما أقركم الله على أن الثمر بيننا وبينكم، قال: وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله بن رواحة، فيخرص بينه وبينهم.

ثم يقول: إن شئتم فلکم، وإن شئتم فلي، قال: فكانوا يأخذونه

﴿٨٣٢﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سليمان بن يسار،

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث عبد الله بن رواحة فيخرص بينه وبين اليهود، قال: فجمعوا حليا من حلى نسائهم، فقالوا: هذا لك، وخفف عنا، وتجاوز في القسمة، فقال: يا معشر اليهود، والله إنكم لمن أبغض خلق الله إلى، وما ذاك بحاملي أن أحيف عليكم، أما الذي عرضتم من الرشوة، فإنها سحت وإننا لا نأكلها، قالوا: بهذا قامت السموات والأرض.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس بمعاملة النخل على الشطر والثلث والربع، وبمزارعة الأرض البيضاء على الشطر والثلث والربع، وكان أبو حنيفة يكره ذلك، ويذكر أن ذلك هو المخابرة التي نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم

باب : إحياء الأرض بإذن الإمام، أو بغير إذنه

﴿٨٣٣﴾..... أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه، قال :

قال النبي صلى الله عليه وسلم : من أحيأ أرضاً ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق

﴿٨٣٤﴾..... أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن

عبد الله بن عمر، عن عمر بن الخطاب، رضى الله عنه قال :

من أحيأ أرضاً ميتة فهي له .

قال محمد : وبهذا نأخذ، من أحيأ أرضاً ميتة بإذن الإمام، أو بغير إذنه فهي

له، فأما أبو حنيفة فقال : لا يكون له إلا أن يجعلها له الإمام، قال : وينبغي

للإمام إذا أحيأها أن يجعلها له، وإن لم يفعل لم تكن له



الفائدة العاشرة : فى نشر مآثر الإمام محمد وشيخيه أبى يوسف وأبى

حنيفة:

-وهم المراد بأئمتنا الثلاثة فى كتب أصحابنا الحنفية، ويعرف الأولان

بالصاحبين، والثانيان بالشيخين، والأول والثالث بالطرفين، وقد ذكرت

تراجمهم في كثير من الرسائل، كمقدمة الهداية، ومقدمة الجامع الصغير، وطبقات الحنفية، وغيرها، والآن نذكر قدرا ضروريا منها.

-أما محمد، فهو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (انظر ترجمته في :وفيات الأعيان 1/574، تهذيب الأسماء واللغات 1/80، البداية والنهاية 1/202، الكامل في التاريخ 6/14، طبقات الفقهاء للشيرازي 114، تاريخ بغداد 182 - 2/172، الفوائد البهية 163) نسبة ولاء إلى شيبان، بفتح الشين المعجمة، قبيلة معروفة، الكوفي، صاحب الإمام أبي حنيفة، أصله من دمشق، من أهل قرية يقال لها حرستا، بفتح الحاء المهملة وسكون الراء المهملة وفتح السين المهملة، قدم أبوه العراق، فولد له محمد بواسط، ونشأ بالكوفة، وتلمذ لأبي حنيفة، وسمع الحديث عن مسعر بن كدام، وسفيان الثوري، وعمرو بن دينار، ومالك بن مغول، والإمام مالك بن أنس، والأوزاعي، وربيعة بن صالح، وبكير، والقاضي أبي يوسف، وسكن بغداد وحدث بها، وروى عنه الإمام الشافعي محمد بن إدريس، وأبو سليمان موسى بن سليمان الجوزجاني، وهشام بن عبيد الله الرازي، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وعلي بن مسلم الطوسي، وأبو حفص الكبير، وخلف بن أيوب . وكان الرشيد ولده القضاء بالرقعة، فصنف كتابا مسمى بالرقيات، ثم عزله، وقدم بغداد، فلما خرج هارون الرشيد إلى الري خرجة الأولى، أمره، فخرج معه، فمات

بالرى، سنة تسع وثمانين ومائة . و حكى عنه أنه قال : مات أبى، وترك ثلاثين ألف درهم، فأنفقت خمسة عشرة ألفا على النحو والشعر، وخمسة عشر ألفا على الحديث والفقه، وقال الشافعى : ما رأيت سمينا أخف روحا من محمد بن الحسن، وما رأيت أفصح منه، كنت أظن إذا رأيته يقرأ القرآن كأن القرآن نزل بلغته، وقال أيضا : ما رأيت أعقل من محمد بن الحسن، وروى عنه أن رجلا سألَه عن مسألة فأجابه،

فقال الرجل : خالفك الفقهاء : فقال له الشافعى : وهل رأيت فقيها قط؟ اللهم إلا أن يكون رأيت محمد بن الحسن . ووقف رجل على المزنى، فسأله عن أهل العراق، فقال : ما تقول فى أبى حنيفة؟ فقال : سيدهم، قال أبو يوسف؟ قال : أتبعهم للحديث، قال : فمحمد بن الحسن؟ قال : أكثرهم تفريعا؟ قال : فزفر أحدهم قياسا، وروى عن الشافعى أنه قال : ما ناظرت أحدا إلا تغير وجهه ما خلا محمد بن الحسن، ولو لم يعرف لسانهم لحكمنا أنهم من الملائكة، محمد فى فقهه، والكسائى فى نحوه، والأصمعى فى شعره، وروى عن أحمد بن حنبل أنه قال : إذا كان فى المسألة قول ثلاثة لم يسمع مخالفتهم، فقل له : من هم؟ قال : أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن، فأبو حنيفة أبصرهم بالقياس وأبو يوسف أبصر الناس بالآثار، ومحمد أبصر الناس بالعربية . هذا كله أورده السمعانى فى كتاب الأنساب 7/431 ط بيروت).

وقال أبو عبد الله الذهبي في ميزان الاعتدال (3/513) : محمد بن الحسن الشيباني أبو عبد الله أحد الفقهاء لينة النسائي وغيره من قبل حفظه، يروى عن مالك بن أنس وغيره، وكان من بحور العلم والفقہ، قويا في مالك . انتهى.

وقال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان 122 - 5/121) : هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني مولا لهم، ولد بواسط، ونشأ بالكوفة، وتفقه على أبي حنيفة، وسمع الحديث من الثوري ومسعر وعمر بن ذر، ومالك بن مغول، والأوزاعي، ومالك بن أنس، وربيع بن صالح، وجماعة، وعنه الشافعي، وأبو سليمان الجوزجاني، وهشام الرازي، وعلي بن مسلم الطوسي، وغيرهم، ولى القضاء في أيام الرشيد، وقال ابن عبد الحكم : سمعت الشافعي يقول : قال محمد : أقمت على باب مالك ثلاث سنين، وسمعت منه أكثر من سبعمائة حديث، وقال الربيع : سمعت الشافعي يقول : حملت عن محمد وقر بعير كتبها، وقال عبد الله بن علي المدني، عن أبيه في حق محمد بن الحسن : صدوق . انتهى.

وفي تهذيب الأسماء واللغات للنووي (هو يحيى بن شرف بن حسن النووي الدمشقي شارح صحيح مسلم المتوفى سنة 677هـ) : قال الخطيب : ولد محمد بواسط ونشأ بالكوفة، وسمع الحديث بها من أبي حنيفة ومسعر بن كدام وسفيان الثوري وعمر بن ذر، ومالك بن مغول،

وكتب أيضا عن مالك بن أنس، وربيعه بن صالح، وبكير بن عامر، وأبي يوسف، وسكن بغداد، وحدث بها، وروى عنه الشافعي وأبو سليمان الجوزجاني، وأبو عبيد وغيرهم، وقال محمد بن سعد كاتب الواقدي: كان أصل محمد من الجزيرة، وكان أبوه من جند الشام، فقدم واسطا، فولد له (في الأصل: فولد بها، وهو تحريف) محمد سنة ثنتين وثلاثين ومائة، ونشأ بالكوفة، وطلب الحديث، وسمع سماعا كثيرا، وجالس أبا حنيفة وسمع منه، ونظر في الرأي فغلب (في الأصل: فغلبت، وهو تحريف) عليه، وعرف به، وتقدم فيه، وقدم بغداد، فنزل بها، واختلف إليه الناس وسمعوا منه الحديث والرأي، وخرج إلى الرقة، وهارون الرشيد فيها، فولاه قضاءها، ثم عزله، فقدم بغداد، فلما خرج هارون إلى الري أمره فخرج معه، فمات فيها سنة تسع وثمانين. ثم روى الخطيب بإسناده إلى الشافعي، قال: قال محمد بن الحسن: أقمت على باب مالك ثلاث سنين وكسرا، قال: وكان يقول إنه سمع لفظا أكثر من سبعمائة حديث، وكان إذا حدثهم عن مالك امتلأ منزله، وكثر الناس حتى يضيق عليهم الموضع، وبإسناده عن إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة، قال: كان محمد يجلس في مسجد الكوفة وهو ابن عشرين سنة، وبإسناده عن الشافعي، قال: ما رأيت مبدنا قط أذكى من محمد بن الحسن، وعنه: كان إذا أخذ في المسألة كأنه قرآن ينزل، لا يقدم حرفا

ولا يؤخره، وعنه كان محمد يملأ العين والقلب، وعنه قال : حملت عنه وقرى بختى كتباً، وعن يحيى بن معين قال : كتبت الجامع الصغير عن محمد بن الحسن، وعن أبي عبيد : ما رأيت أعلم فى كتاب الله منه، وعن إبراهيم الحري، قال : قلت لأحمد : من أين لك هذه المسائل الدقيقة؟ قال : من كتب محمد بن

الحسن، وبإسناده عن أبي رجاء عن محمودية، قال : وكنا نعهده من الأبدال، قال : رأيت محمد بن الحسن فى المنام، فقلت : يا أبا عبد الله، إلام صرت؟ قال : قال لى ربه : إنى لم أجعلك وعاء للعلم وأنا أريد أن أعذبك، قلت : ما فعل أبو يوسف؟ قال : فوقى (أى فوق محمد بن الحسن) قلت : فأبو حنيفة؟ قال : فوقه بطبقات كثيرة . انتهى (الأسماء واللغات 82 - 1/80) ملخصاً.

قلت : بهذه العبارات الواقعة من الأثبات وغيرها من كلمات الثقات التى تركنا ذكرها خوفاً من التطويل، يظهر جلالة قدره وفضله الجميل، فمن طعن عليه كأنه لم تقرر سمعه هذه الكلمات، ولم يصل بصره إلى كتب النقاد الأثبات، وكفاك مدح الشافعى له بعبارات رشيقة وكلمات لطيفة، وروايته عنه . وقد أنكر ابن تيمية (يعنى أحمد بن عبد الحليم الحرانى الدمشقى المتوفى سنة 728هـ . (ش) فى منهاج السنة الذى ألفه فى رد منهاج الكرامة للحلى (يعنى الحسن بن يوسف بن مطهر

الحلى تلميذ الطوسي المتوفى سنة 726هـ. (ش) الشيعى تلمذ الشافعى منه، وقد كذبه من قبله كالنووى والخطيب والسمعانى وغيرهم وهم أعلم منه بحال إمامهم.

-أما أبو يوسف: فهو القاضى يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الكوفى، ذكره الذهبى فى حفاظ الحديث فى كتابه تذكرة الحفاظ (1/292) 294. -وله ترجمة فى: وفيات الأعيان 6/378، الجواهر المضية 2/220، ومرآة الجنان 1/382، البداية والنهاية 10/180، وبروكلمان 3/245، وعبر الذهبى 1/284، النجوم الزاهرة 2/107، وقال فى ترجمته: سمع هشام بن عروة، وأبا إسحق الشيبانى، وعطاء بن السائب وطبقتهم، وعنه محمد بن الحسن الفقيه، وأحمد بن حنبل، وبشر بن الوليد، ويحيى بن معين وعلى بن الجعد، وعلى بن مسلم الطوسى، وخلق سواهم، نشأ فى طلب العلم، وكان أبوه فقيراً، فكان أبو حنيفة يتعاهده، قال المزنى: أبو يوسف أتبع القوم للحديث، وروى إبراهيم بن أبى داود عن يحيى بن معين، قال: ليس فى أهل رأى أحد أكثر

حديثاً ولا أثبت منه، وروى عباس عنه قال: أبو يوسف صاحب حديث، وصاحب سنة، وقال ابن سماعة: كان أبو يوسف يصلى بعدما ولى القضاء فى كل يوم مائتى ركعة، وقال أحمد: كان منصفاً فى الحديث، مات سنة اثنتين وثمانين ومائة، وله أخبار فى العلم والسيادة، وقد أفردته

وأفردت صاحبه محمد بن الحسن في جزء . انتهى ملخصا .

قال السمعاني (ص 439 ط قديم) : سمع أبا إسحق الشيباني، وسليمان التيمي، ويحيى بن سعيد (في الأصل : سعد ، وهو تحريف) ، وسليمان الأعمش، وهشام بن عروة، وعبيد الله بن عمر العمرى، وعطاء بن السائب، ومحمد بن إسحق، وليث بن سعد، وغيرهم، وتلمذ لأبي حنيفة، وروى عنه محمد بن الحسن، وبشر بن الوليد الكندي، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين وغيرهم، وكان قد سكن بغداد، وولى قضاء القضاة، وهو أول من دعى بقاضى القضاة فى الإسلام، ولم يختلف يحيى بن معين وأحمد وابن المدينى فى كونه ثقة فى الحديث، وهو أول من وضع الكتب فى أصول الفقه على مذهب أبى حنيفة، ونشر علمه فى أقطار الأرض . انتهى .

-وأما أبو حنيفة :فهو مناقب جميلة، ومآثر جليلة، عقل الإنسان قاصر عن إدراكها، ولسانه عاجز عن تبيانها، وقد صنف فى مناقبه جمع من علماء المذاهب المتفرقة، ولم يطعن عليه إلا ذو تعصب وافر أو جهالة مبينة، والطاعن عليه إن كان محدثا أو شافعيّا نعرض عليه كتب مناقبه التى صنفه علماء مذهبه، ونبرز عنده ما خفى عليه من مناقبه التى ذكرها فضلاء مسلكه، كالسيوطى مؤلف تبليص الصحيفة فى مناقب الإمام أبى حنيفة ، وابن حجر المكي مؤلف الخيرات الحسان فى مناقب النعمان ،

وكالذهبي ذكره في تذكرة الحفاظ و الكاشف ، وأثنى عليه وأفرد في مناقبه رسالة (قد طبعت هذه الرسالة بعنوان مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه، بتحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري، والشيخ أبي الوفاء الأفغانى فى بيروت سنة 1408هـ) ، وابن خلكان ذكر مناقبه فى تاريخه، واليافعى

مؤلف مرآة الجنان ذكر مناقبه فيه، والحافظ ابن حجر العسقلانى ذكره فى التقريب وغيره، وأثنى عليه، والنووى شارح صحيح مسلم أثنى عليه فى تهذيب الأسماء واللغات ، والإمام الغزالى أثنى عليه فى إحياء العلوم ، وغيرهم، وإن كان مالكيًا نوقفه على مناقبه التى ذكرها علماء مشربه كالْحافظ ابن عبد البر وغيره، وإن كان حنبليًا نطلعه على تصريحات أصحاب مذهبه كيوسف بن عبد الهادى الحنبلى مؤلف تنوير الصحيفة فى مناقب أبى حنيفة ، وإن كان من المجتهدين المرتفع عن درجة المقلدين نسمعه ما جرى على لسان المجتهدين والمحدثين من ذكر مفاخره وسرد مآثره، وإن كان عاميًا لا مذهب له، فهو من الأنعام، بل هو أضل نقوم عليه بالنكير، ونجعله مستحقًا للتعزير . وكفاك من مفاخره التى امتاز بها بين الأئمة المشهورين كونه من التابعين، وهو وإن كان مختلفًا فيه كما قال ابن نجيم المصرى فى البحر الرائق شرح كنز الدقائق فى بحث عدم قبول شهادة من يظهر سب السلف : السب،

الشم، والسلف كما فى النهاية : الصحابة والتابعون وأبو حنيفة . انتهى . وزاد فى فتح القدير ، وكذا العلماء ، والفرق بين السلف والخلف ، أن السلف الصالح الصدر الأول من الصحابة والتابعين ، والخلف : بفتح اللام ، من بعدهم فى الخير ، وبالسكون فى الشر . كذا فى مختصر النهاية وعطف أبى حنيفة على التابعين إما عطف خاص على عام بناء على أنه منهم كما فى مناقب الكردى ، وصرح به فى العناية ، أو ليس منهم بناء على ما صرح به شيخ الإسلام ابن حجر ، فإنه جعله من الطبقة السادسة ممن عاصر صغار التابعين ، ولكن لم يثبت له لقاء أحد من الصحابة ، ذكره فى تقريب التهذيب . انتهى كلام البحر ، لكن الصحيح المرجح هو كونه من التابعين ، فإنه رأى أنسا رضى الله عنه بناء على أن مجرد رؤية الصحابة كاف للتابعية كما حققه الحافظ ابن حجر فى غير التقريب والذهبى والسيوطى وابن حجر المكى وابن الجوزى والدارقطنى وابن سعد والخطيب والولى العراقى وعلى القارى وأكرم السندى وأبو معشر وحمزة السهمى والياعى والجزرى والتوربشتى والسراج وغيرهم من المحدثين والمؤرخين المعبرين ، ومن أنكره فهو محجوج عليه بأقوالهم ، وقد ذكرت تصريحاتهم وعباراتهم فى رسالتى إقامة الحجة على أن الإكثار فى التعبد ليس

ببدعة (طبعت هذه الرسالة فى حلب 1386 هـ) .

قال الذهبي في تذكرة الحفاظ (1/168): أبو حنيفة الإمام الأعظم فقيه العراق النعمان بن ثابت هو زوطا التيمي الكوفي، مولده سنة ثمانين، رأى أنس بن مالك غير مرة لما قدم عليهم الكوفة، رواه ابن سعد عن سيف بن جابر عن أبي حنيفة أنه كان يقول، وحدث عن عطاء ونافع وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وسلمة بن كهيل وأبي جعفر محمد بن علي وقتادة وعمرو بن دينار وأبي إسحق وخلق كثير، تفقه به زفر بن هذيل وداود الطائفي والقاضي أبو يوسف ومحمد بن الحسن وأسد بن عمرو والحسن بن زياد ونوح الجامع وأبو مطيع البلخي، وعدة، وكان تفقه بحماد بن أبي سليمان وغيره، وحدث عنه وكيع ويزيد بن هارون وسعد بن الصلت وأبو عاصم وعبد الرزاق وعبيد الله بن موسى، وبشر كثير، وكان إماما، ورعا، عالما، عاملا، متعبدا، كبير الشأن، لا يقبل جوائز السلطان، بل يتجر ويتكسب، قال ابن المبارك: أبو حنيفة أفقه الناس، وقال الشافعي: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة، وروى أحمد بن محمد بن القاسم عن يحيى بن معين، قال: لا بأس به، ولم يكن متهما، ولقد ضربه يزيد بن هبيرة على القضاء، فأبى أن يكون قاضيا، وقال أبو داود: إن أبا حنيفة كان إماما، وقال بشر بن الوليد، عن أبي يوسف، قال: كنت أمشي مع أبي حنيفة، فقال رجل لآخر: هذا أبو حنيفة، لا ينام الليل، فقال: والله لا يتحدث الناس عني بما لم أفعل، فكان يحيى الليل صلاة

ودعاء وتضرعا . قلت : مناقب هذا الإمام قد أفردتها في جزء . انتهى كلامه .

وقد ذكر النووي في تهذيب الأسماء 223 - 1/216) كثيرا من مناقبه في أربع ورقات ، نقلا عن الخطيب وغيره ، وذكر أنه ولد سنة ثمانين ، وتوفي ببغداد سنة خمسين ومائة ، على الصحيح المشهور بين الجمهور ، وفي رواية غريبة أنه توفي سنة إحدى وخمسين ، وعن مكى بن إبراهيم أنه توفي سنة ثلاث وخمسين .

وقال ابن حجر المكي في الخيرات الحسان (ص 74) ، بعدما ذكر محاسنه ومحامده في ستة وثلاثين فصلا ، في الفصل السابع والثلاثين ، قال الحافظ ابن عبد البر ما حاصله : إنه أفرط بعض أصحاب الحديث في ذم أبي حنيفة ، وتجاوزوا الحد في ذلك ، لتقديمه القياس على الأثر ، وأكثر أهل العلم يقولون : إذا صح الحديث بطل الرأي والقياس ، لكنه لم يرو إلا بعض أخبار الآحاد بتأويل محتمل ، وكثير منه قد تقدمه إليه غيره وتابعه عليه مثله كإبراهيم النخعي وأصحاب ابن مسعود رضي الله عنه ، إلا أنه أكثر من ذلك هو وأصحابه ، وغيره إنما يوجد له ذلك قليلا ، ومن ثم لما قيل لأحمد : ما الذي نقم عليه ؟ قال : الرأي ، قيل : أليس مالك تكلم بالرأي ، قال : بلى ، ولكن أبو حنيفة أكثر رأيا منه ، قيل : فهل أتكلم في هذا بحصته وهذا بحصته ؟ فسكت أحمد ، وقال الليث بن سعد : أحصيت

على مالك سبعين مسألة، قال فيها برأيه، وكلها مخالفة لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم نجد أحدا من علماء الأمة أثبت حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم رده إلا بحجة كادعاء نسخ أو بإجماع أو طعن في سنده، ولو رده أحد من غير حجة لسقطت عدالته، فضلا عن إمامته، ولزمه اسم الفسق، وعافاهم الله عن ذلك، وقد جاء عن الصحابة اجتهداهم بالرأى، القول بالقياس على الأصول ما سيطول ذكره، وكذلك التابعون. انتهى كلام ابن عبد البر. والحاصل أن أبا حنيفة لم ينفرد بالقول بالقياس، بل على ذلك عامة عمل فقهاء الأمصار. انتهى.

وفى الخيرات الحسان، فى الفصل الثامن والثلاثين (ص 84) قال أبو عمر يوسف ابن عبد البر (فى جامع بيان العلم وفضله 2/149) الذين روى عن أبى حنيفة، ووثقوه، وأثنوا عليه أكثر من الذين تكلموا فيه، والذين تكلموا فيه من أهل الحديث أكثر ما عابوا عليه الإغراق فى الرأى والقياس، أى وقد مر (أى عند ابن عبد البر فى جامع بيان العلم 2/148) أن ذلك ليس بعيب، وقد قال الإمام على بن

المدينى: أبو حنيفة روى عنه الثورى، وابن المبارك، وحماد بن زيد، وهشام، ووكيع، وعباد بن العوام، وجعفر بن عون وهو ثقة لا بأس به، وكان شعبة حسن الرأى فيه، وقال يحيى بن معين: أصحابنا (يعنى: أهل الحديث) يفرطون فى أبى حنيفة وأصحابه، فقليل له: أكان يكذب؟ قال:

لا.

وفى طبقات شيخ الإسلام التاج السبكي (1/188) ، الحذر كل الحذر أن تفهم أن قاعدتهم أن الجرح مقدم على التعديل، على إطلاقها، بل الصواب أن من ثبتت إمامته وعدالته، وكثر مادحوه وندر جارحه، وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه من تعصب مذهبي أو غيره لم يلتفت إلى جرحه، ثم قال أى التاج السبكي (طبقات الشافعية 1/190) بعد كلام طويل :قد عرفناك أن الجراح لا يقبل فيه الجرح وإن فسره فى حق من غلبت طاعاته على معصيته، ومادحوه على ذاميه، ومزكوه على جارحيه، إذا كانت هناك قرينة تشهد بأن مثلها حامل على الواقعة فيه من تعصب مذهبي أو مناقشة دنيوية، وحينئذ فلا يلتفت لكلام الثورى (قول الثورى وغيره فى أبى حنيفة غير موجود فى الطبقات المطبوعة، وهو موجود فى الخيرات الحسان : (ص 74) نقلا عن الطبقات فلعلها فى بعض النسخ !) فى (أبو حنيفة) ، وابن أبى ذئب وغيره فى (مالك) ، وابن معين فى (الشافعى) ، والنسائى فى (أحمد بن صالح) ونحوه، قال :ولو أطلقنا تقديم الجرح لما سلم لنا أحد من الأئمة إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون، وهلك فيه هالكون . انتهى.

وفيه (الخيرات الحسان فى مناقب النعمان ص 76) أيضا فى الفصل التاسع والثلاثين فى رد ما نقله الخطيب فى تاريخه من القادحين فيه (أى

فى أبى حنيفة رحمه الله تعالى (ش) : علم أنه لم يقصد بذلك إلا جمع ما قيل فى الرجل على عادة المؤرخين، ولم يقصد بذلك انتقاصه، ولا حط مرتبته بدليل أنه قدم كلام المادحين، وأكثر منه ومن نقل مآثره، ثم عقبه بذكر كلام القادحين، ومما يدل على

ذلك أيضا أن الأسانيد التى ذكرها للقدح لا يخلو غالبها من متكلم فيه أو مجهول، ولا يجوز إجماعا ثلم عرض مسلم بمثل ذلك، فكيف بإمام من أئمة المسلمين، وبفرض صحة ما ذكره الخطيب من القدح عن قائله لا يعتد به، فإنه إن كان من غير أقران الإمام فهو مقلد لما قاله أو كتبه أعداؤه، وإن كان من أقرانه فكذلك لما مر أن قول الأقران بعضهم فى بعض غير مقبول، وقد صرح الحافظان : الذهبي وابن حجر بذلك، قالوا : لا سيما إذا لاح أنه لعداوة أو لمذهب، إذ الحسد لا ينجو منه إلا من عصمه الله، قال الذهبي : وما علمت أن عصرا سلم أهله من ذلك إلا عصر النبيين والصدقين، وقال التاج السبكي : ينبغي لك أيها المسترشد أن تسلك سبيل الأدب مع الأئمة الماضين، وأن لا تنظر إلى كلام بعضهم فى بعض، إلا إذا أتى ببرهان واضح، ثم إن قدرت على التأويل وحسن الظن، فدونك، وإلا فاضرب صفحا عما جرى بينهم، وإياك، ثم إياك أن تصغى إلى ما اتفق بين أبى حنيفة وسفيان الثوري، أو بين مالك وابن أبى ذئب، أو بين النسائي وأحمد بن صالح، أو بين أحمد والحارث بن أسد

المحاسبى، وهلم جرا، إلى زمان العز بن عبد السلام والتقى بن الصلاح، فإنك إذا اشتغلت بذلك وقعت على الهلاك، فاقوم أئمة أعلام، ولأقوالهم محامل، وربما لم نفهم بعضها فليس لنا إلا التراضى والسكوت عما جرى بينهم، كما نفعل فيما جرى بين الصحابة . انتهى.

وفيه أيضا فى الفصل السادس :صح كما قاله الذهبى أنه رأى أنس بن مالك وهو صغير، وفى رواية مرارا، وكان يخضب بالحمرة، وأكثر المحدثين على أن التابعى من لقى الصحابى، وإن لم يصحبه، وصححه النووى كابن الصلاح، وجاء من طرق أنه روى عن أنس أحاديث ثلاثة (انظر أسماء الصحابة الذين سمع منهم أبو حنيفة فى الجواهر المضية فى طبقات الحنفية للقرشى 1/28)، لكن قال أئمة الحديث :مدارها على من اتهمه الأئمة بالأحاديث، وفى فتاوى شيخ الإسلام ابن حجر أنه أدرك جماعة من الصحابة كانوا بالكوفة، لأن مولده بها سنة ثمانين، فهو من طبقة التابعين، ولم يثبت ذلك لأحد من أئمة الأمصار المعاصرين له، كالأوزاعى بالشام، والحمادين

بالبصرة، والثورى بالكوفة، ومالك بالمدينة، والليث بن سعد بمصر. انتهى كلام الحافظ، فهو من أعيان التابعين الذين شملهم قوله تعالى: (والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه) (سورة التوبة : آية 100) . انتهى.

قلت :فهذه العبارات الواردة عن الثقات، لعلها لم تفرغ سمع جهلاء عصرنا حيث يطعنون على أبي حنيفة ويحطون درجته عن المراتب الشريفة، ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكارهون : (وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون) (سورة الشعراء :آية 227) . وخلاصة ما اشتهر بينهم، والعجب أنه أدرج بعضها بعضهم فى تصانيفهم، أمور :منها: أنه كان يقدم القياس على السنن النبوية، وهذا فرية بلا مرية، ومن شك فى ذلك، فليطالع الخيرات الحسان و الميزان يظهر له أن زعمه موقع له فى خسران.

ومنها :أنه كان كثير الرأى ولذا سمي المحدثون أصحابه بأصحاب الرأى . وهذا ليس بطعن بالحقيقة، فإن كثرة الرأى والقياس دالة على نباهة الرجل ووفور عقله عند الأكياس، ولا يفيد العقل بدون النقل ولا النقل بدون العقل، واعتقادنا واعتقاد كل منصف فى حقه أنه لو أدرك زمانا كثرت فيه رواية الأحاديث وكشف المحدثون عن جمالها القناع بالكشف الحثيث لقل القياس فى مذهبه، كما حققه عبد الوهاب الشعرانى فى ميزانه (1/53)، وملا معين فى كتابه دراسات اللبيب فى الأسوة الحسنة بالحبيب .

ومنها :أنه قليل الرواية للأخبار النبوية، وهذا أيضا ليس بطعن فى الحقيقة، فإن مرتبته فى هذا تشابه المرتبة الصديقية، فإن كان هذا طعنا، كان أبو

بكر الصديق أفضل البشر بعد الأنبياء بالتحقيق مطعوناً، فإنه أيضاً قليل الرواية بالنسبة إلى بقية الصحابة، حاشاهم، ثم حاشاهم عن هذه الوسمة. ومنها: أنه كان كثير التعبد حتى إنه كان يحيى الليل كله، وهو بدعة ضلالة،

وهذا قول صدر عن غفلة، ولقد قف شعري من سماعه، ووقعت في التعجب من قائله، فإن كثرة العبادة حسب الطاقة كإحياء الليلة كلها وختم القرآن في ليلة، وأداء ألف ركعة، ونحو ذلك منقول بالنقول الصحيحة عن كثير من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من الفقهاء والمحدثين، كعثمان، وعمر، وابن عمر، وتميم الداري، وعلي، وشداد بن أوس رضي الله عنهم، ومسروق، والأسود النخعي، وعروة بن الزبير، وثابت البناني، وزين العابدين علي بن الحسين، وقتادة، ومحمد بن واسع، ومنصور بن زاذان، وعلي بن عبد الله بن عباس، والإمام الشافعي، وسعد بن إبراهيم الزهري، وشعبة بن الحجاج، والخطيب البغدادي، وغيرهم ممن لا يحصى عددهم، فيلزم أن يكون هؤلاء كلهم من المبتدعين، ومن التزمه فهو أكبر المبتدعين الضالين، وقد حققت المسألة مع ما لها وما عليها في إقامة الحجة (طبع من حلب: كتاب إقامة الحجة على أن الإكثار في التعبد ليس ببدعة بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة).

ومنها: أنه قد جرحه سفيان الثوري والدارقطني والخطيب والذهبي

وغيرهم من المحدثين . وهذا قول صدر عن الغافلين ، فإن مطلق الجرح إن كان عيباً يترك به المجروح ، فليترك البخاري ومسلم والشافعي ، وأحمد ومالك ومحمد بن إسحق صاحب المغازي ، وغيرهم من أجلة أصحاب المعاني ، فإن كلاً منهم مجروح ومقدوح ، بل لم يسلم من الجرح أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم ، فهل يقول قائل : بقبول الجرح فيهم ؟ كلا ، والله لا يقول به من هو من أرباب العقول ، وإن كان بعض أقسام الجرح موجبا لترك المجروح ، فالإمام برىء عنه عند أرباب الإنصاف والنصوح ، فإن بعض الجروح التي جرح بها (في الأصل : به ، وهو تحريف) مبهم ، كقول الذهبي في ميزان الاعتدال (ميزان الاعتدال 1/226) : إسماعيل بن حماد بن الإمام أبي حنيفة ثلاثتهم ضعفاء . انتهى .

وقد تقرر في الأصول أنه لا يقبل الجرح المبهم ، لا سيما في حق من ثبتت عدالته ، وفسرت تعديلاته ، واستقرت إمامته ، وقد بسطت الكلام في هذه المسألة

في رسالتي الكلام المبرور والسعي المشكور على رغم أنف من خالق الصحيح والجمهور ، وبعض الجروح صدر من معاصريه وقد تقرر في مقره أن جرح المعاصر لا يقبل في حق المعاصر ، لا سيما إذا كانت لتعصب أو عداوة (قد بسطه المؤلف في كتابه الجرح والتعديل ص

(189) ، وإلا فليقبل جرح ابن معين فى الشافعى ، وأحمد فى الحارث المحاسبى ، والحارث فى أحمد ، ومالك فى محمد بن إسحق صاحب حديث القلتين (قد استوفى المؤلف رحمه الله توثيق (محمد بن إسحاق) فى كتابه (إمام الكلام) كل الاستيفاء حتى استوعب عشر صفحات : (ص 201 - 192) ، والقراءة خلف الإمام وغيرهم . كلا ، والله لا نقبل كلامهم فيهم ونوفيهم حظهم ، وبعض الجروح صدر من المتأخرين المتعصبين كالدارقطنى ، وابن عدى ، وغيرهما ، ممن تشهد القرائن الجلية بأنه فى هذا الجرح من المتعسفين ، والتعصب أمر لا يخلو منه البشر إلا من حفظه خالق القوى والقدر ، وقد تقرر أن مثل ذلك غير مقبول من قائله ، بل هو موجب لجرح نفسه ، ولقد صدق شيخ الإسلام بدر الدين محمود العينى فى قوله فى بحث قراءة الفاتحة من البناية شرح الهداية ، فى حق الدارقطنى : من أين له تضعيف أبى حنيفة ؟ وهو مستحق للتضعيف ، فإنه روى فى مسنده أحاديث سقيمة ، ومعلولة ، ومنكرة ، وغريبة ، وموضوعة . انتهى ،

وفى قوله فى بحث إجارة أرض مكة ودورها : وأما قول ابن القطان : وعلمته ضعف أبى حنيفة ، فإساءة أدب ، وقلة حياء منه ، فإن مثل الإمام الثورى ، وابن المبارك وأضرابهما وثقوه وأثنوا عليه خيرا فما مقدار من يضعفه عند هؤلاء الأعلام . انتهى .

وهناك خلق لهم تشدد في جرح الرواة يجرحون الرواة من غير مبالاة ويدرجون الأحاديث الغير الموضوعة في الموضوعات، منهم :ابن الجوزي، والصغاني، والجوزقاني، والمجد الفيروز آبادي، وابن تيمية الحراني الدمشقي، وأبو الحسن بن القطان وغيرهم كما بسطته في الكلام المبرم و الأجوبة الفاضلة فلا يجترء على قبول قولهم من دون التحقيق إلا من هو غافل عن أحوالهم، ومنهم من عادته في تصانيفه كابن عدي في كامله ، والذهبي في ميزانه أنه يذكر كل ما قيل في الرجل من دون الفصل بين المقبول والمهمل، فإياك، ثم إياك أن تجرح أحدا

بمجرد قولهم من دون تنقيده بأقوال غيرهم، كما ذكرت كل ذلك في السعي المشكور في رد المذهب المأثور ، وبعض الجروح لا تثبت برواية معتبرة- كروايات الخطيب في جرحه، وأكثر من جاء بعده عيال على روايته، فهي مردودة ومجروحة.

ومنها :أن كثيرا من تلامذته كانوا من الوضاعين والمجروحين :كنوح الجامع، وأبي مطيع البلخي، والحسن اللؤلؤي .وهذا جرح مخالف لقوله تعالى : (ولا تزر وازرة وزر أخرى) ولو كان هذا جرحا لكان كثير من سادات أهل البيت كجعفر الصادق، ومحمد الباقر، ومن فوقهما من المجروحين، فإن كثيرا من تلامذتهم كانوا رافضا كذا بين.

ومنها :أنه روى كثيرا عن الضعفاء . وهذا أمر مشترك بين العلماء ، فإن كثيرا من رواة الشافعى ومالك وأحمد والبخارى ومسلم ومن يحذو حذوهم كانوا ضعفاء .

ومنها :أنه كان قليل العربية، وهذا الطعن أدرجه بعضهم فى تصانيفهم، مع كونه غير قادح عند أهل الحديث وحملة الأخبار، ومع تصريح الثقات بجوابه والاعتذار كما فى تاريخ ابن خلكان بعد ذكر كثير من مناقبه، وكثير من مدائحه :وقد ذكر الخطيب فى تاريخه شيئا كثيرا منها، ثم أعقب ذلك بذكر ما كان الأليق تركه والإضراب عنه، فمثل هذا الإمام لا يشك فى دينه، ولا فى ورعه ولا تحفظه، ولم يكن يعاب بشيء سوى قلة العربية، فمن ذلك ما روى أن أبا عمرو بن العلاء المقرئ النحوى سأله عن القتل بالمثل :هل يوجب القود أم لا؟ كما هو عادة مذهبه خلافا للشافعى، فقال له أبو عمرو :ولو قتله بحجر المنجنيق؟ فقال :ولو قتله بأبا قيس يعنى الجبل المطل بمكة، وقد اعتذروا عن أبى حنيفة أنه قال ذلك على لغة من يقول :إن الكلمات الست المعربة بالحروف وهى أبوه وأخوه وحموه وهنوه وفوه وذو مال، إعرابها يكون فى الأحوال الثلاث بالألف، وأنشدوا فى ذلك:

إن أباه وأبا أباه * قد بلغا فى المجد غايتها

انتهى.

وبالجملة فمناقب الإمام لا تحصى ولا تعد، ومعائبه وجروحه غير مقبولة على

المعتمد، وما مثله فى ذلك إلا كمثل خاتم أنبياء بنى إسرائيل سيدنا عيسى وخاتم الخلفاء الأربعة على المرتضى، حيث هلك فيهما محب مفرط ومبغض مفرط، وكمثل سعد حيث شكاه عند عمر أهل الكوفة فى كل شىء، حتى قالوا: إنه لا يحسن صلى، فبرأه الله مما قالوا، وهلكوا بدعائه المستجاب، وخسروا كما لا يخفى على ناظر كتب الصحاح والسنن المسانيد. ومن أراد الاطلاع على التفصيل فى محاسنه، فليرجع إلى كتب مناقبه وغيرها فتندفع بها المعائب التى توهمها، وفيما ذكرناه كفاية لأرباب الإنصاف، وأما أهل الاعتساف، فهم مطروحوون خامدون، لا يليق أن يخاطب بهم أرباب الانتصاف، ولا حاجة لنا إلى أن نمدحه بمدائح كاذبة ومحاسن غير ثابتة كما ذكر جماعة من المحبين المفرطين أنه تعلم منه الخضر على نبينا وعليه الصلاة والسلام، وأن عيسى حين ينزل فى زمن الدجال، والإمام مهدي، يحكمان بمذهبه، وأنه بشر به رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله: يكون فى أمتى رجل يكنى بأبى حنيفة ويسمى بالنعمان ... الحديث، فإن أمثال هذه الأخبار كلها موضوعة، وأشباه تلك المناقب كلها مكذوبة كما حققه على القارى فى المشرب الوردى بمذهب المهدي، والسيوطى فى الإعلام بحكم عيسى عليه

السلام ، وابن حجر فى الخيرات الحسان فى مناقب النعمان .

الفائدة الحادية عشرة : (أهمية رواية محمد، وترجيحها على رواية يحيى المشهورة)

-قد كثر الاعتماد على موطأ مالك برواية يحيى الأندلسى الليثى المصمودى الذى شرحه الزرقانى وغيره، ومر أنه المتبادر بالموطأ عند الإطلاق، واشتهر فيما بين الموطأ (أى بين روايات الموطأ) اشتهاها كثيرا فى الآفاق، وأكب عليه العلماء ممن هو فى عصرنا، وكثير ممن سبقنا بتدريسه ومدوا إليه الأعناق، وظن كثير منهم أن الموطأ برواية محمد بن الحسن الشيبانى (اختلف العلماء فى تسمية هذا الكتاب فمنهم من قال موطأ محمد، ومنهم من قال موطأ مالك برواية محمد بن حسن الشيبانى، وهذا هو الأنسب عندى، وقد حقق ذلك أخونا الدكتور الفاضل محمد بن علوى المالكى الحسنى فى كتابه أنوار المسالك إلى روايات موطأ مالك ص 172 طبع بدولة قطر) ليست بذاك، وأنها ليست معتبرة، ولا داخله فى ما هنالك.

والذى أقول طالب الإنصاف من نقاد الفحول : أن الوجوه التى تخطر بالأوهام باعثة على عدم الاعتماد عليه (فى الأصل : إليه ، والصواب : عليه) كلها غير مقبولة عند الأعلام، بل له ترجيح على الموطأ برواية

يحيى، وتفضيل عليه، لوجوه مقبولة عند أولى الإفهام.

الأول: أن يحيى الأندلسي إنما سمع الموطأ بتمامه من بعض تلامذة مالك، وأما مالك فلم يسمعه عنه بتمامه، بل بقى قدر منه، وأما محمد فقد سمع منه بتمامه كما مر فيما مر، ومن المعلوم أن سماع الكل من مثل هذا الشيخ بلا واسطة أرجح من سماعه بواسطة.

الثاني: أنه قد مر أن يحيى الأندلسي حضر عند مالك في سنة وفاته، وكان حاضراً في تجهيزه، وأن محمداً لازمه ثلاث سنين من حياته ومن المعلوم أن رواية طويل الصحبة أقوى من رواية قليل الملازمة.

الثالث: أن موطأ يحيى اشتمل كثيراً على ذكر المسائل الفقهية، واجتهادات الإمام مالك المرضية، وكثير من التراجم ليس فيه إلا ذكر اجتهاده واستنباطه، من دون إيراد خبر، ولا أثر، بخلاف موطأ محمد، فإنه ليست فيه ترجمة باب (فى الأصل: الباب، والصواب: باب) خالية عن رواية مطابقة لعنوان الباب، موقوفة كانت أو مرفوعة، ومن المعلوم أن الكتاب المشتمل على نفس الأحاديث من غير اختلاط الرأى أفضل من المخلوط بالرأى.

الرابع: أن موطأ يحيى اشتمل على الأحاديث المروية من طريق مالك لا غيره، وموطأ محمد مع اشتماله عليه مشتمل على الأخبار المروية من شيوخ آخر غيره، ومن المعلوم أن المشتمل على الزيادة أفضل من العارى